الفصل السادس

مراكز إنتاج الفكر، ومختبرات بناء الأفكار

مقدمة

أولاً: تطوير الأفكار بين الإبداع الفردي والعمل المؤسسي

ثانياً: أهمية التخصص والتفرغ والعمل في فِرَق البحث

ثالثاً: نشأة مراكز البحث واتجاهات عملها

رابعاً: البحث في موضوع مراكز البحث

خامساً: مراكز البحث والإعلام

سادساً: مراكز البحوث في العالم العربي

سابعاً: قضايا المسلمين في مراكز البحث الغربية

ثامناً: تعريف ببعض مراكز البحث في العالم

خاتمة

obeikan.com

obeikan.com

مراكز إنتاج الفكر، ومختبرات بناء الأفكار

مقدمة:

عرفت المجتمعات المعاصرة مؤسسات للبحوث والدراسات، تتخصص في إنتاج الأفكار وتطويرها وصياغتها. وتحمل هذه المؤسسات أسماء مختلفة منها: مركز، أو معهد، أو منتدى ، أو جمعية، ... إلخ. وقد أطلق عليها باللغة الإنجليزية عبارة Think tanks، وتترجم هذه العبارة بطرق مختلفة، منها ما يقارب دلالة المعنى اللغوي فيقال: خزانات الأفكار، أو صهاريج الأفكار، أو مستودعات الأفكار، أو صوامع التفكير، أو مختبرات صنع الأدمغة ...، ومنها ما يحاول إعطاءها وصفاً سلبياً مثل: أدمغة لحرب الأفكار. أو مصانع أسلحة الفكر، وأغلبها يكتفي بالدلالة العملية المباشرة لعنوان المؤسسة: مركز بحوث أو مركز دراسات.

ومن الواضح أن هذه المؤسسات لا تنتج الأفكار من أجل تخزينها، لتصبح وثائق تشير إلى منجزات المؤسسة، وتزيد في بنود السيرة الذاتية لها، وإنَّما تُنتجها من أجل أن تتمكَّن الجهات المستهدفة بهذه الأفكار من الاستعانة بها في اتخاذ القرارات المناسبة. ولذلك فإنَّ هذه الجهات المستهدفة تتطلع أن تقوم هذه المؤسسات بالمهمات المنوطة بها، ومن أجل ذلك فإنَّها توفِّر لها الدعم المالي، والحرية في تنظيم النشاطات اللازمة من اجتماعات ومؤتمرات ومنشورات، التي يشترك فيها باحثون وخبراء ومختصون بموضوع البحث، من داخل المؤسسة وخارجها، ومن داخل الدولة وخارجها كذلك.

ولهذه المؤسسات برامج عمل ومشروعات وخطط مرحلية، تضعها وَفْق أولويات معينة تؤثر فيها الظروف والأوضاع العامة، أو حاجات الجهات

المستهدفة أو المموِّلة، إما لحل المشكلات القائمة أو المتوقعة، أو لرسم مسارات المستقبل، وَفْقَ ما هو محتمل، أو ممكن، أو ما يجب أن يكون!

ومن الواضح كذلك أنَّ هذه المؤسسات تتنوع موضوعات اهتمامها، لتشمل مسائل السياسة الداخلية، والعلاقات الدولية، وقضايا الاقتصاد والتسويق والتنمية، وموضوعات البيئة، وقضايا الأسرة، والطفولة، والتعليم، وغير ذلك. وسوف نجد من هذه المؤسسات ما يدور عمله في نطاقات محلية ضيقة، أو إقليمية محددة، أو دولية عامة.

ويحاول هذا الفصل أن يعرض بإيجاز شيئاً من تاريخ هذه المؤسسات، والفكرة الأساسية التي تقوم ممارساتها عليها، والمهمات التي تؤديها، ونماذج متنوعة من هذه المؤسسات في بلدان العالم، إضافة إلى إطلالة سريعة على وضع مراكز البحوث في العالم العربي.

أولاً: تطوير الأفكار بين الإبداع الفردي والعمل المؤسسي

الإنسان مدَنِيٌّ بالطبع، لا يستطيع أن يوفِّر متطلبات حياته بمفرده، لذلك فهو يعيش مع غيره من الناس في مجموعات، وبين أفراد كل مجموعة علاقات اجتماعية تقوم على التعاون المشترك، والاعتماد المتبادل، والإنتاج الجماعي في معظم متطلبات الحياة. ومع ذلك فإنَّ تاريخ الفكر البشري يشير إلى أنَّ التفكير والإنتاج الفكري كان في معظم فترات التاريخ عملية فردية إلى حد كبير. لكن بعض جوانب الحياة الاجتماعية تتطلب التفكير الجماعي، سواءً من حيث تداول التفكير في موضوع معين، بين مجموعة من الأفراد، للوصول إلى فكرة مشتركة، يقول بها أفراد المجموعة، أو من حيث تداول التفكير في فكرة فرد واحد، للوصول إلى قناعة مشتركة بين أفراد المجموعة. وقد يتم تحقيق أحد هذين المسارين من التفكير الجماعي بصورة عفوية غير مخطط لها، وقد يتم ذلك باتفاق مسبق على خطة تتحدد فيها أدوار المشاركين

في التفكير وخطوات عملهم للوصول إلى نتيجة محددة، وهذا هو شأن البحث العلمي الذي تقوم به مؤسسات متخصصة.

تمرين: شهد تاريخ الأفكار أمثلة كثيرة من التفكير الجماعي العفوي، وأمثلة أخرى من مواقف التشاور والتداول المخطط له.

* يقترح تكوين فريقين، يتكون كل منهما من ٤-٦ أفراد لعمل ما يأتي:

- الفريق الأول يتذاكر ويتفاكر في أمثلة من التفكير الجماعي العفوي في التاريخ الإسلامي (ثلاثة أمثلة).
- والفريق الثاني يتذاكر ويتفاكر في أمثلة من التفكير الجماعي المبرمج في التاريخ الإسلامي (ثلاثة أمثلة).

ولا شكَّ في أنّ المؤسسات التعليمية ومجالس المناقشة والمحاورة والمناظرة والجدل... كانت تغذي قدرة الفرد على تطوير الأفكار وصياغتها، كما عُرف ذلك في محاورات أفلاطون، ومناقشات أرسطو منذ أيام اليونان.

وعرفت بعضُ فترات التاريخ أنواعاً من التفكير والبحث الجماعي، والتشاور العلمي، فالإمام أبو حنيفة النعمان -رحمه الله- كان يحاور تلاميذه، فيعطي كلٌ منهم رأيَه في المسألة ويتجادلون فيها، حتى يتم استيعابها وفهمها، "وبعد أن يقلِّبوا النظرَ من كل نواحيه يُدْلِي هو بالرأي الذي تنتجه هذه الدراسة، ويكون صَفْوَها، فيقر الجميع به ويرضونه."[1] فكان منهجه أشبه بالمدارسة منه إلى شيخ يُلقي درسه على تلاميذه. والمعروف أن أصحاب أبي حنيفة هم الذين كتبوا فِقْهَه وجمعوا ما كان ينتهي إليه درْسُه، بل إنَّ أكثرَهم اهتماماً بتدوين فقه أستاذه وهو الأمام محمد بن الحسن، كان يكتب ما يحفظه هو من نتائج الدارسة، أو ما سمعه من زميله أبي يوسف، ثم يعرض ما يكتبه على أبي يوسف. وبذلك كان تدوين الفقه الحنفي أشبه ما يكون بالفقه الجماعي.

(١) أبو زهرة، الإمام محمد. **أبو حنيفة حياته وآراؤه وفقهه**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٤٢، ص ٨٧.

واختار إخوان الصفا أن يعبروا عن مواقفهم وآرائهم بصورة تخفي شخصيات الأفراد الذين كانوا يشكِّلون المجموعة.

وقد اعتمد المعهد الملكي للشؤون الدولية الذي أنشئ في بريطانيا عام ١٩٢٧ قاعدة تطبق في المناقشات التي تتم في اجتماعاته. والقاعدة أن المشاركين في الاجتماع يتبادلون المعلومات والآراء ويستخدمونها بحرية، دون أن تنسب هذه الآراء لأي منهم، ودون الكشف عن مواقف أو انتماءات المشاركين. فإذا انتهت المناقشات إلى نتيجة محددة تكون هذه النتيجة هي موقف المعهد. وسميت هذه القاعدة قاعدة تشاتام هاوس Chatham House Rule؛ لأنَّ المبنى الذي بدأ المعهد اجتماعاته فيه كان يحمل هذا الاسم، واشتهر المبنى بأن عدداً من الشخصيات السياسية البريطانية المشهورة توالت على اتخاذه منزلاً سكنياً.(١)

وإذا كان توجه المجتمعات في هذه الأيام هو الإعلاء من شأن التفكير الجماعي ونتائج عمل الفريق، والعمل المؤسسي في بناء الأفكار واتخاذ القرارات، فإنَّ معظم ما دُوِّن في التاريخ البشري، في الحضارة الإسلامية، وغيرها من الحضارات، دُوِّن بأسماء مؤلفين أفراداً، وكأن عبقرية إنتاج الفكر يقوم بها الأفراد عندما يَخْلُون بأنفسهم للتفكير والكتابة. وفكرة المؤسسات العلمية البحثية بصورتها المعروفة اليوم فكرة حديثة لم تظهر قديماً على نطاق واسع لا في العالم الإسلامي ولا في الغرب الأوروبي. فهذه المؤسسات التي تسمى مراكز الفكر أو مختبرات تصنيع الأفكار قادت إليها الحاجة وتراكم الخبرات، كما قادت الحاجة والخبرات المتراكمة إلى إنشاء المؤسسات المتخصصة الأخرى في كثير من مجالات الحياة.

---

(1) Chatham House Rule. Retrieved March 21, 2014
http://www.chathamhouse.org/about/chatham-house-rule

ثانياً: أهمية التخصص والتفرغ والعمل في فِرَق البحث

العمل في مراكز البحوث مهنة محددة تتطلب التفرغ لها، واكتساب المعرفة والمهارة اللازمة لإتقان هذا العمل. وهذا هو شأن سائر المهن المتخصصة. وإذا كانت كثير من المهن تتخصص في إنتاج الأشياء، فإن مهنة البحث تتخصص في إنتاج الأفكار والتفقه في أبواب العلم، ومن ثَمَّ فشرف هذه المهنة من شرف الأفكار التي ترنو مراكز البحوث إلى إنتاجها، ومِنْ شرفِ العلم الذي يبحث فيه العالم والمتعلم. وقد يصل هذا الشرف من الرفعة إلى ما يصل إليه الجهاد في سبيل الله.

إنَّ الروح التي يثيرها في النفس قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] أنَّ النفرة إلى العلم والتعلُّم والفقه والتفقُّه، لا تقل أهمية عن النفرة إلى الجهاد والقتال، وأن الجهود المطلوبة لبناء العلم والثقافة والحضارة، مطلوبة في كل حين، ووقتها ليس مقصوراً على الظروف والحالات الطارئة التي تظهر فيها مشكلات يلزم حلها، ومن ثم يلزم فيها العمل للتغيير والإصلاح. كما أن الحاجة إلى نفرة طائفة من أبناء الأمة والمجتمع، لبناء الأفكار المستقبلية، وتكوين الرؤى الاستراتيجية، ليست من قبيل ردِّ الفعل لوقائع وأحداث تتطلب المعالجة، وإنَّما تكمن الحاجة إليها من أجل صناعة الأحداث، وتوجيه حركة الحياة في مراقي التقدم والتطور. وبهذا التفكير يستطيع المجتمع أن يملك زمام المبادرة، في بناء المشاريع وتنفيذها على أسس من العلم والمعرفة والبصيرة والحكمة، بعيداً عن التمويل المُذِلِّ، والترهل الكسول، والبيروقراطية المقيتة، والفساد القاتل!

ولا شك في أنَّ سبيل ذلك هو حشد العلماء المتفرغين للبحث في مشاريع علمية محددة، وفق رؤى استشرافية مبصرة، ونظم إدارية محكمة، وذلك هو عمل مراكز البحث وخزانات التفكير.

يقول الشيخ ابن عاشور في تعقيبه على الآية الكريمة ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾: "وقد كان من مقاصد الإسلام بث علومه وآدابه بين الأمة، وتكوين جماعات قائمة بعلم الدين وتثقيف أذهان المسلمين، كي تصلح سياسة الأمة على ما قصده الدين منها، من أجل ذلك عقب التحريض على الجهاد بما يبين أن ليس من المصلحة تمحُّض المسلمين كلِّهم لأن يكونوا غزاة أو جنداً، وأن ليس حظُّ القائم بواجب التعليم دون حظ الغازي في سبيل الله؛ من حيث إنَّ كليهما يقوم بعمل لتأييد الدين، فهذا يؤيده بتوسيع سلطانه وتكثير أتباعه، والآخر يؤيده بتثبيت ذلك السلطان وإعداده لأن يصدر عنه ما يضمن انتظام أمره وطول دوامه، فإنَّ اتساع الفتوح وبسالة الأمة لا يكفيان لاستبقاء سلطانها إذا هي خلت من جماعة صالحة من العلماء والساسة وأولي الرأي المهتمين بتدبير ذلك السلطان."[1]

ثم يقول: "... ولذلك كانت هذه الآية أصلاً في وجوب طلب العلم على طائفة عظيمة من المسلمين وجوباً على الكفاية، أي على المقدار الكافي لتحصيل المقصد من ذلك الإيجاب. وأَشْعَرَ نَفْيُ وجوبِ النفر على جميع المسلمين وإثباتُ إيجابِه على طائفة من كل فرقة منهم، بأنَّ الذين يجب عليهم النفر ليسوا بأوفر عدداً من الذين يبقون للتفقه والإنذار، وأن ليست إحدى الحالتين بأوْلى من الأخرى على الإطلاق... والتفقُّه: تكلُّف الفقاهة، وهي مشتقة من فَقِهَ (بكسر القاف) إذا فهم ما يدِقُّ فهْمُه فهو فاقه. فالفقه أخصُّ من العلم، ولذلك نجد في القرآن استعمال الفقه فيما يخفى عِلْمُه كقوله: ﴿لَّا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾..."[2]

ما الفروق العملية، وما الفروق في التطور الدلالي لاستعمال مصطلحات: النقباء، والرؤساء، والعلماء، وأي مصطلحات أخرى استعملت في التاريخ الإسلامي المبكر؟

(١) ابن عاشور. **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج١١، ص ٥٩.

(٢) المرجع السابق، ج١١، ص ٦١.

ولذلك فإنَّ العمل في مراكز البحوث ليس وسيلة لتأمين فرصة عمل لمن لم يتوفر له عمل في مواقع أخرى، وإنَّما هو اختيار للكفاءات القادرة على فِقْه ما يخفى فَهْمُه وعِلْمُه. لأنَّ هذا العمل يتطلب صناعة ثقيلة، هي بناء الرأي وصناعة الفكر في مسائل على قدر كبير من الأهمية، تُقَدَّم لصناع القرار في المجتمع، لتكون أساساً متيناً لاتخاذ قرارات تتصف بالحكمة والرشد والتوازن.

إنّ فكرة بناء المؤسسات التي تنظم الأفكار وتمارسها ليس أمراً جديداً؛ إذ نجد لها أمثلة في التاريخ الإسلامي المبكر، وقد تكون صور هذه المؤسسات بسيطة ثم تطورت، أو صغيرة ثم كبرت، أم عفوية ثم تقننت...، فمؤسسات مثل المسجد، والسوق، والمدرسة، والحِسْبَة، والقضاء، من بين هذه المؤسسات التي نمت وتطورت مع الزمن، إلا أن مجالات معينة افتقدت النمو والتطور في آليات الحكم على قيمة الأفكار وطرق تطبيقها، ومن بين هذه المجالات التي افتقدت البناء المؤسسي، مع أنها تمثل عدداً من المبادئ الأساسية في الفكر الإسلامي مجالات: الإجماع والاجتهاد والشورى؛ أي المؤسسة التي تحكم عمل السلطة السياسية وهي الشورى، والمؤسسة التي تحكم عمل السلطة العلمية وهي الاجتهاد، رغم وجود عدد من الأمثلة المبكرة على بدايات للتنظيم والتقنين منذ عصر النبوة في مسألة النقباء مثلاً؛ حيث يروي ابن هشام عن ابن اسحق عن كعب بن مالك في قصة بيعة العقبة قول رسول الله ﷺ: "أخرجوا إليّ منكم اثني عشر نقيباً ليكونوا على قومهم بما فيهم. فأخرجوا منهم اثني عشر نقيباً: تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس."[1]

اذكر عناوين مؤسسات بحثية أنشأتها حركات إصلاحية في العالم الإسلامي؛ إسلامية أو قومية... وكان لها دور ملموس في تطوير الإنتاج العلمي والفكري، ثم بيِّن ذلك الدور.

(١) ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (توفي ١٨٣هـ). **سيرة النبي ﷺ (سيرة ابن هشام)**. تحقيق ودراسة: مجدي فتحي السيد، طنطا: دار الصحابة، ط١، ١٩٩٥م، ج٢، ص ٦١.

obeikan.com

ونجد إرهاصات أخرى في عصر الخلافة الراشدة لا سيما في جهود أبي بكر وعمر، حيث يروي ابن قيم الجوزية عن طريقة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في المشاورة قال: "كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا ورد عليه حكم..." فلم يجد في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ حكماً، "جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيُهم على شيء قضى به. وكان عمر يفعل ذلك، فإذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة سأل: هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء؟ فإن كان لأبي بكر قضاء قضى به، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم فإذا اجتمع رأيُهم على شيء قضى به."[1]

ومثلما أنَّ الحكومات والشركات والأحزاب في الدول المختلفة تؤسس مراكز بحوث متخصصة وتوفر لهذه المراكز الكفاءات العلمية والموارد المالية التي تُمَكِّنُها من أداء مهماتها، فإنَّ الحركات الإصلاحية التي تسعى إلى التغيير في الواقع الاجتماعي والسياسي تحتاج كذلك إلى هذه المراكز التي توفر لها المعرفة والرؤى الاستشرافية على أساس من البحث والتحليل العلمي، وتُمكنها من امتلاك زمام المبادرة في مواقفها ونشاطاتها، والإسهام في تكوين الرأي العام المنسجم مع أهدافها، ودون ذلك سوف تظل جهود هذه الحركات ومواقفُها ردود فعل غير مدروسة، تلاحق فيها الأحداث ولا تملك صنعها، وتلهث وراء المعلومات التي تحتكرها الجهات المنافسة.

ولكن ما أهمية فرق البحث والعمل الفكري الجماعي؟

في الإجابة عن هذا السؤال، نتذكر القول السائر: إنَّ الفكرة العظيمة هي فكرة عظيمة في ذاتها، وليس لأنَّها من "بنات أفكار" مفكِّر عظيم، فقد تأتي هذه الفكرة العظيمة من شخص عادي تماماً. ومع أنَّ هذا الأمر صحيح في مجمله، فإنَّ الطريقة التي تُبنى فيها الفكرة لا تقلُّ أهميةً عن الفكرة ذاتها.

---

(١) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٥٥، ج١، ص٦٢.

فإذا كان الهدف من مراكز البحوث هو الوصول إلى فكر يتصف بقدر من المرجعية، أكثر مما يتصف به الفكر الصادر عن شخص واحد، مهما علا شأنه، فإنَّ الاجتهاد الجماعي الذي يمارسه فريق العمل من أجل بناء فكرة محددة، أو إنجاز بناء فكري معين، يُعَدُّ منهجيةً تكتسب قدراً من المرجعية، وطريقةً تتصف بقدر من الضبط والموثوقية. إنَّ ذلك لا يخدش قيمة الإبداع الفردي، أو يقلل من شأنه، فقد يكون الرأي الذي ينتهي إليه الاجتهاد الجماعي لفريق العمل في مركز البحوث هو رأي شخص واحد في الأساس، لكن الفريق يجد، في أثناء التداول والتشاور والمناقشة، أنَّ هذا الرأي يستند إلى حجج قوية من طول تأمُّل، وتكامل خبرة، وتعدد في زوايا النظر، وعندها لا يجد أعضاء الفريق رأياً آخر أقوى من ذلك الرأي فيصبح هو رأي الفريق، واجتهاد الجماعة.

الحكم على مراكز البحوث في بلد كامل عندما يصدر عن عمل جماعي تقوم به مؤسسة، أو مجموعة مؤسسات، ربما يكون في الأساس ملاحظة شخصية لباحث واحد، فالحكم على مراكز الأبحاث في الأردن بأنها "جميعاً مؤسسات فردية" جاء في وثيقة صادرة عن مجموعة مؤسسات بحثية في صورة عمل جماعي. لكن هذا الحكم لم يظهر في الوثيقة على أنه نتيجة بحث علمي قاد إلى هذه النتيجة، واكتفى بالإشارة إلى أن مرجع هذه النتيجة هو مقال منشور في جريدة يومية، وعند الرجوع إلى ذلك المقال لم يظهر أنه هذه النتيجة كانت تستند إلى عمل بحثي.

- الحكم قد يكون صحيحاً ويصف الواقع فعلاً، ولكن ما الفرق بين إصدار حكم شخصي، والتوصل إلى نتيجة عن طريق البحث؟
- ابحث عن أمثلة أخرى لأحكام عامة تصدر عن مراكز بحوث، لكن هذه الأحكام لا تكون نتيجة للبحث!

ومع ذلك فإنَّ اقتصار الفريق على عضو واحد يتفوق على غيره في قدراته وخبراته، ويكون محوراً لبناء الأفكار، أو اختبارها ونقدها، ليس أمراً محموداً،[1] لا سيّما إذا كان الأعضاء الآخرون في الفريق من ذوي القدرات والخبرات المتواضعة، فيكتفون بالتأمين على رأي ذلك العضو المتفوق، وفي أحسن الأحوال، يكتشفون رجاحة الرأي الذي يأتي به، فينتهي الأمر إلى غياب المعنى الحقيقي للفريق. فالفريق الجيد يمتاز كل عضو من أعضائه بخصائص قد لا يمتاز بها غيره من الأعضاء، ويفكر في الأمر بطريقة قد لا يفكر فيها غيره، ويستشرف في المسألة ما لا يستشرفه غيره، فيأتي الاجتهاد الجمعي أكثر رشداً وأبلغ حكمة. ولذلك تجد فريق العمل في مراكز البحوث يتكون من عدد من الأعضاء من خبرات متنوعة، تستكمل متطلبات البحث في الموضوع، وليسوا نسخاً مكررة من التخصص أو الخبرة أو الكفاءة.

مجامع الفقه الإسلامي في الواقع المعاصر هي مراكز بحث تمارس عمل الفريق والاجتهاد الجماعي. والمسائل التي تعرض على هذه المجامع هي في الغالب مسائل مستجدة في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو الطب، وغير ذلك من مسائل الواقع الاجتماعي المعاصر. والخبرة المطلوبة للوصول إلى حكم في مسألة من المسائل لا تقتصر على الإحاطة بجوانب "فقه النصوص" الذي يختص بأصول الشريعة الإسلامية من قرآن كريم

(١) لاحظ الفريق الذي أعد وثيقة: "دليل إرشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والرأي في العالم العربي"، أن: "السمة الغالبة على المراكز البحثية في الأردن هي أنها جمعياً مؤسسات فردية، مرتبطة باسم مؤسسها، ويديرها شخص واحد....فغلبة الصبغة الفردية على تأسيس المراكز تجعلها أشبه بتأسيس المشروع الربحي الفردي أكثر من كونه مبادرة جماعية هدفها الأساس هو فكري وعلمي ابتغاء لملء فراغ في الأبحاث والدراسات التي تعالج مواضيع معينة...وقد أدى هذا الوضع ... إلى غياب آليات المساءلة ..." انظر:
– دليل إرشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والرأي في العالم العربي، عمان/ الأردن: منشورات شبكة الديموقراطيين في العالم العربي ومركز "بَصَر" لدراسات المجتمع المدني، ٢٠١١، ص ٢٨. وقد تم توثيق تلك الفقرة من مقالة صحفية في جريدة الغد الأردنية باسم "مي الطاهر" بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٠م.

وسنة نبوية واجتهادات السابقين في صورة قياس أو إجماع أو غير ذلك، وإنما تتضمن الخبرة المطلوبة فيها "فقه الواقع" الذي استجدَّت المسألة فيه، فإذا كانت قضية اقتصادية، فلا بد من حضور الخبرة اللازمة ليس في الاقتصاد وحسب، وإنما في الاقتصاد الخاص بتلك المسألة على وجه التحديد، إضافة إلى حضور المصالح المشروعة للجهات التي سوف تتأثر بالفتوى المطلوب من المجمع أن يصل إليها، سواءً كانت هذه الجهات أفراداً أو جماعات أو مؤسسات.

إنَّ الجهود العلمية والبحثية المطلوبة لتحقيق مشاريع "إسلامية المعرفة" في مجال معرفي معين مثل علم النفس أو علم الاجتماع، تتطلب فرقاً بحثية تجتمع في كل فريق الخبرات المتنوعة اللازمة لتحقيق الهدف المنشود. إنَّ الباحث المتخصص في القرآن الكريم يستطيع أن يمارس منهج التفسير الموضوعي، ليصل إلى ما يهدي إليه القرآن الكريم في مجال النفس الإنسانية، أو في مجال مسألة محددة من مسائل النفس الإنسانية. ولكن ما يصل إليه من نتائج قد لا يجيب عن الأسئلة التي تطرحها النظريات النفسية الحديثة والمعاصرة، التي تَطَوَّر معظمها في العالم الغربي، وفق رؤية تغيب عنها الهداية الدينية، وربما تستنكر تلك الرؤية هذه الهداية. ولذلك فإنَّ حضور أهل التخصص العلمي في علم النفس الذين وصلوا إلى درجة من التمكُّن في هذا العلم، وفي المسألة المراد بحثها من مسائل ذلك العلم، يُعد ضرورة من ضرورات البحث والاجتهاد الجماعي المطلوب في مشاريع إسلامية المعرفة.

إننا نفترض بطبيعة الحال أنَّ أعضاء الفريق العاملين في مجمع فقهي أو مركز بحثي، يمتلكون خبرات متنوعة، ولكنهم يجتمعون على هدف واحد، ويسعون إلى تحقيقه مخلصين، والهدف هو الاشتراك معاً في بناء فكري يعبر عن الحقيقة المنشودة، ويتمثل في حكم شرعي يراد تطبيقه في مسألة اقتصادية، أو منظور إسلامي يراد تفعيله في تدريس موضوع معين في مدرسة أو جامعة،

أو في حل عملي لمشكلة معينة من مشكلات الواقع الاجتماعي؛ حلٍّ يستهدي بمقاصد الشريعة في تحقيق مصالح البلاد والعباد.

ومع توفر روح التعاون الإيجابية ومشاعر الإخلاص في السعي للوصول إلى الحقيقة المنشودة لدى جميع أعضاء الفريق، ثمة مسائل إجرائية عديدة تختص بطريقة تشكيل الفريق، وإدارة اجتماعاته، وتوفير متطلبات التفكير الجماعي، والتعامل مع الاختلافات الحادة في الرأي، وطريقة اتخاذ القرار، وغير ذلك. والكتب والمراجع المتخصصة في هذه الجوانب تتضمن مقترحات وخبرات، سيكون الاستئناس بها أمراً مفيداً.

- روح الفريق، العمل الجماعي، الشورى...إلخ مفاهيم ذات دلالات متداخلة، أذكر مفاهيم أخرى يمكن أن تقع في هذه الفئة من المفاهيم.
- ما الذي يميز عمل الفريق في إنتاج الأفكار عن عمل الفريق في إنتاج الأشياء؟
- ما عناصر عمل الفريق في مراكز البحوث؟
- ارسم لوحة تعبر عن عمل الفريق في مراكز البحوث.

ثالثاً: نشأة مراكز البحث وأهدافُها واتجاهاتُ عملِها

سبق أن أشرنا إلى بعض "المدارس الفكرية" في الفلسفة أو الاقتصاد أو السياسة، وقد تشكل كثير من هذه المدارس في بداية أمرها من حلقات أو منتديات أو "صالونات" فكرية تجمع عدداً من المهتمين بموضوع معين، ويبرز منهم من يصوغ "مشروعاً فكرياً" تلتقي عليه "الجماعة العلمية" أو "الجماعة الفكرية" وتتحاور فيه. ومعظم المدارس الفكرية في التاريخ الإسلامي وفي التجربة الغربية الحديثة كانت قد بدأت بهذه الطريقة.

تختلف مراجع تاريخ الأفكار في بداية تأسيس المراكز البحثية في العالم في العصر الحديث، إذ يرى لورنس ريد أن عام ١٧٨٧ شهد أول مجموعة مِنَ الأشخاص أسست ما يمكن أنْ يُعَدَّ أول مركز للبحوث في العالم، وذلك عندما

أسس توماس كلارسون في بريطانيا "جمعية إلغاء تجارة الرقيق الأفريقي." وأخذت الجمعية تناضل من أجل هذا الهدف متسلحة بالأفكار والحقائق التي لا يمكن دحضها عن صور المعاناة، والقمع، والتعذيب، وإهدار الكرامة الإنسانية، الذي يتعرض له الرقيق المجلوب من أفريقيا.(١)

ويرى "سلمان شيخ"، مدير مركز "بروكنجز الدوحة" أنَّ أول هذه المراكز بدأ في روسيا القيصرية عام ١٨٣١ باسم المعهد الملكي للدراسات الدفاعية والأمنية.(٢) بينما تتحدث مراجع أخرى عن أول مركز كان جمعية فابيان البحثية ذات الميول الاشتراكية في العاصمة البريطانية-لندن عام ١٨٨٤.(٣) وتلا ذلك إنشاء مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام ١٩١٠ في العاصمة الأمريكية/ واشنطن. لكن معظم المراجع تشير إلى أن أول مركز بحثي بالمواصفات

(١) Reed, Lawrence W. *A Student's Essay That Changed the World*, London: Mackinac Center for Public Policy, 2009, p 3-4

وهذا المرجع هو كتيب صغير الحجم (١٢ صفحة) يتحدث عن قصة توماس كلارسون الذي كان طالباً في جامعة كمبردج في الخامسة والعشرين من العمر، شارك في مسابقة مقالة، عن معاناة الرقيق الأفريقي، وأجرى بحثاً ملأه بالدلائل والشهادات الحية عن القسوة التي يصعب وصفها، وفازت المقالة بالجائزة. لكن كلارسون أخذ بعد ذلك يفكر في ما كتبه، ومسؤوليته عما عبر عنه في المقالة، وانتهى الأمر بالتداول مع مجموعة من أصدقائه وتكوين جمعية حملت على نفسها السعي لإيقاف هذه المعاناة الإنسانية الصارخة.

(٢) شيخ، سلمان. مراكز الفكر: منفعة عامة للمجتمع، نقلاً عن موقع معهد بروكنجز الدوحة على الرابط:

- http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2014/04/06-think-tanks-public-good-shaikh

تم استرجاع هذا الرابط بتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠١٤.

(٣) أخذت جمعية فابيان هذا الاسم من اسم جنرال روماني كوينتوس فابيوس الذي تجنب مواجهة جيش هنيبعل في القرن الثالث قبل الميلاد، واستخدم في المواجهة تكتيكات أخرى. ذلك أن الجمعية اختطت طريقاً لتحويل المجتمع البريطاني إلى مجتمع اشتراكي بالالتزام بعملية تطورية دون اللجوء إلى الثورة. انظر في ذلك:

- http://www.victorianweb.org/history/fabian.html

تم استرجاع هذا الرابط بتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠١٤.

المعروفة اليوم هو مركز بروكنغز في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأسّس في واشنطن العام ١٩١٦.

وقد استدعى نشوء الدول القومية في الغرب وتضارب المصالح فيما بينها، من الحكومات أن تبذل جهوداً كبيرة في اتخاذ القرارات المناسبة، سواءً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وأعضاء الحكومة في العادة ليس لديهم الاختصاص الكافي، ولا الوقت اللازم، للتفكير في كل مسألة تعرض لهم، وما أكثر هذه المسائل! فالحكومات تذهب وتأتي بالانتخاب، وحظوظها في إقناع الناخبين مرهونة بقراراتها التي تحل المشكلات، ولا تثير مشكلات أخرى. وهذا يجعل الحكومة ملزمة باعتمادها قراراتٍ مبْنِيَّة على أسس معرفية راسخة، يعينها في تطوير هذه الأسس فريق من الباحثين المبدعين الذين تتكامل في جماعتهم التخصصات الفنية، والخبرات العملية، والرؤى الاستراتيجية، الضرورية للمشكلة التي تكون موضع البحث، وهذه هي مهمة مراكز البحوث.

لقد أصبحت مراكز "البحوث والدراسات" الملحقة برئاسة الحكومة أو الوزارات ظاهرة أساسية في معظم دول العالم. وبعض هذه المراكز هي وحدات ضمن الهيكل الرسمي لمؤسسات الدولة، تقوم بالدراسات المتخصصة في الشؤون الخاصة بكل وزارة، وتتلقى موازنتها المالية ضمن موازنة وزاراتها. وتكون مهمة هذه المراكز أقرب إلى توفير البيانات والمعلومات الأساسية والتقارير الدورية، ويمكنها أن تقدم أفكاراً جديدة لتطوير أداء الوزارة المعنية. وأعمال هذه الوحدات مبرمجة في العادة بصورة تقليدية رتيبة. لكن هناك مراكز أخرى تهتم بدراسات أوسع نطاقاً، وتتعلق بالسياسات العامة والرؤى الاستراتيجية والقضايا الكبيرة. وتجربة الدول الغربية في هذا النوع من المراكز هي إعطاء الحرية الفكرية لهذه المراكز، وتمكينها من أن تكون أكثر استقلالاً عن مؤسسات الحكومة، فقد تكون تابعة للأحزاب المتنافسة، أو للجامعات أو مستقلة تماماً، وتنال من الدعم المالي شيئاً كثيراً، ويكون استقلالُها أساساً

لحريتها في البحث والدراسة، ولإعطائها الوقت الكافي، والمال اللازم لتنفيذ برامجها، دون ضغط القضايا الراهنة والمشكلات المستعجلة.

إنّ مراكز البحث هذه تنتج أفكاراً استراتيجية كبيرة، في مسائل السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية والمشكلات البيئية، وصراع المصالح والحروب الفكرية. وثَمَّة جهات متعددة "تشتري" خبرات هذه المراكز حين تلجأ إليها لتقديم توصياتها لصناع القرار سواءً في الحكومات أو الأحزاب المتنافسة، أو الشركات الكبرى.

إنَّ استقلالية هذه المراكز البحثية عن السلطة العلمية الجامعية، وعن السلطة العملية السياسية تجعلها أقدر على الجمع بين مختلف أشكال المعرفة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث، وتحليل المشكلات المعقدة، بمنهجية تكاملية تتسم بالحرية والخروج عن الأطر البيروقراطية، والتفكير "المفتوح النهايات" في تخيل البدائل والاحتمالات "السيناريوهات" وما يترتب على كل منها.

وتتنوع الأهداف الخاصة لمراكز البحوث تنوعاً واسعاً، وذلك تبعاً لتنوع مرجعياتها الفكرية والسياسية ومصادر تمويلها، وبؤرة اهتماماتها. ومع ذلك يمكن ملاحظة وجود أهداف عامة تشترك فيها معظم المراكز البحثية. ولتحديد هذه الأهداف العامة، حاولنا الرجوع إلى المواقع الإلكترونية لأكثر من خمسين مركزاً من مراكز البحوث من بلدان مختلفة. ولاحظنا أن صياغة أهداف كل مركز تنسجم مع محور الاهتمام الأساسي للمركز، فمحور الاهتمام لبعض المراكز يظهر من اسم المركز الرؤى الاستراتيجية والسياسات العامة، أو المسائل الاقتصادية، أو الاجتماعية أو الصحية أو التعليمية... إلخ. وبعضها يجمع في اسمه بين البحث والتدريب، وبعضها يحمل في اسمه موقفه الفكري والسياسي في اليمين المحافظ أو اليسار المتطرف أو الوسط الليبيرالي. وبعضها يحمل في اسمه بعداً جغرافياً تتحدد معه نشاطات المركز في تلك المنطقة الجغرافية أو

يتخصص في نشاطاته لخدمتها. وعندما يسطر المركز أهدافه بصورة محددة فإنه في الغالب يذكر طيفاً واسعاً من أهداف عامة يشترك المركز مع غيره في بعضها أو يتخصص في صياغة بعضها الآخر ويعرف ذلك عنه ويعرف به.

ومع ذلك فإنَّ معظم المراكز تشترك في محاولة تحقيق ثلاث فئات من الأهداف:

١- إنتاج المعرفة والأفكار لخدمة الجهات المستهدفة من الحكومة أو القطاع الخاص، من خلال إجراء الدراسات والبحوث على يد الباحثين في داخل المركز أو دعم من يقوم بها من الباحثين الآخرين.

٢- رفع كفاءة الباحثين في إجراء الدراسات والبحوث في مجالات اهتمام المركز من خلال برامج التدريب وتبادل الخبرات.

٣- تثقيف فئات معينة من المجتمع أو الجمهور العام فيه والترويج لأفكار وتوجهات المركز عن طريق وسائل النشر والتغطية الإعلامية.

لقد حولت مراكز البحث رسالتها الأساسية التي تقوم على تقديم أفكار حيادية للإدارة السياسية والعسكرية التي تساعد أصحاب القرار على اتخاذ القرار، إلى منظمات لممارسة الضغط باتجاه سياسات محددة حول القضايا المحلية والقضايا الدولية، وارتبطت هذه المراكز بشبكات الاتصال والتأثير على صناع القرار في فروع الحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلاً عن الاقتصاد والإعلام.

إنَّ صنَّاع القرار ومستشاريهم يبنون شبكة اتصالات فاعلة مع مراكز البحث، للحصول على المواد المطلوبة لدعم توجُّهٍ معين أو لِنَقْض توجه آخر، وتوظف هذه المواد من خلال تمريرها إلى أجهزة الإعلام التي تدير عليها صوراً متعددة من حروب الأفكار بين الشخصيات والأحزاب والحكومات المتنافسة. وهنا "تبرز مشكلة تمويل هذه المراكز واستقلاليتها عن المؤسسات والدوائر الحكومية ومصالحها في ضوء التباعد المتزايد لسياسات الأحزاب السياسية.

ومن هنا يأتي الشك حول نتائج البحوث من حيث التزامها بالمقاييس العلمية. ولتأكيد أثر مراكز البحوث على السياسة الأمريكية، في مواجهة النقابات ونشطاء البيئة، تسعى هذه المراكز إلى البقاء قريبة من الإعلام لإثارة انتباه السياسيين وتسويق الأفكار، وهو ما يجعل حضور هذه المراكز وأثرها مجالاً لطرح أسئلة مهمة حول أثر الدعم المالي الذي يقدم إلى هذه المراكز."[1]

لقد أصبحت مراكز البحث مجالاً رحباً لتحركات بعض المفكرين ذوي التوجهات الإيديولوجية المغامرة، التي ارتبطت أحلامهم مع مصالح شركات كبرى. إن بعض هؤلاء المفكرين اتسعت أحلامهم لتغيير صورة العالم، من خلال إقناع المسؤولين باتخاذ قرارات سياسية وعسكرية ذات انعكاسات على العالم كله. وقد ظهرت في السنوات العشر الماضية مئات الكتب والمقالات في الغرب، تتحدث عن نتائج الأفكار التدميرية التي طورها فريق من الباحثين الذين عرفوا بالمحافظين الجدد، ضمن مشروع بحثي سُمِّي "مشروع للقرن الأمريكي الجديد." تشكل هذا الفريق عام ١٩٩٧م، بدعم من شركات صنع السلاح في أمريكا، وقدموا مخططاً للرئيس كلنتون عام ١٩٩٨م، للسيطرة على العالم تحت ذرائع الحرب الوقائية، بدءاً من احتلال العراق والسيطرة طويلة المدى على جميع منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط. وفي اللحظة التي استلم فيها بوش الابن الرئاسة الأمريكية بدأ مباشرة بتنفيذ تلك الخطة، وعيَّن معظم أعضاء ذلك الفريق البحثي في مواقع صنع القرار في أمريكا، لا سيما سياسات الحرب والدفاع والاقتصاد والعلاقات الدولية. وبطبيعة الحال سنجد فئات من المجتمع ترحب بهذه السياسات تحت ذريعة المصالح الوطنية، وسنجد فئات أخرى تعارضها، لأنها ترى أن هذه السياسات تولد في نهاية المطاف من الأعداء ما يهدد تلك المصالح الوطنية.

إنَّ المثال المشار إليه ليس المثال الوحيد عن مراكز الفكر التي تنتج أفكاراً "شيطانية" من النوع المشار إليه. والتنافس على المصالح والنفوذ بين أوروبا

(1) Arinm Kubilay Yado. *Think Tanks: The Brain Trusts of US Foreign Policy*, Springer VS, 2013, 93–94

والولايات المتحدة الأمريكية، كشف عن كثير من الخبايا الفكرية لدى الطرفين، وهي خبايا يتم صنعها في مراكز الفكر التي تعد أدمغة لحرب الأفكار كما عبر عنها أحد الكتب الصادرة في فرنسا.(١)

لكن مراكز الفكر ليست كلها من النوع المشار إليه، فهناك مئات من مراكز الفكر في الغرب تحاول صناعة "أبنية فكرية" استراتيجية لخدمة هذا العالَم وتمكينه من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.(٢)

وإذا كان وجود المراكز الفكرية يمثل ظاهرة غِنَىً في البناء الفكري في أي مجتمع، فإنَّ مجتمعات العالم الإسلامي مجتمعات فقيرة فكرياً إلى حد كبير. والحاجة ماسّة إلى إنشاء كثير من هذه المراكز الفكرية المتخصصة؛ فهذه المراكز تستطيع أن تؤدي دوراً مهماً في توليد الأفكار وتطويرها من خلال المشاريع البحثية الجماعية، بالإضافة إلى أنها توفِّر أساساً معرفياً لاتخاذ القرارات المناسبة أو تزويد متخذ القرار بالمسوغات اللازمة لاتخاذ قراره.

---

(١) بوشيه، ستيفن، وروّيو، مارتين. **مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار**. بيروت: دار الفارابي، وأبو ظبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. ٢٠٠٩م.

(٢) في الولايات المتحدة وحدها أكثر من ١٨٠٠ مركز من هذه المراكز، منها حوالي ٤٠٠ مركز تقع مكاتبها قريباً من مركز صنع القرار في واشنطن، وأشهرها معهد بروكينغز المهتم بالدراسات الاجتماعية والاقتصاد، ومؤسسة راند التي تعمل في مجالات عديدة أهمها الدفاع والأمن القومي، ومؤسسة كارنيجي المتخصصة في السياسة والعلاقات الخارجية. وفي أوروبا أكثر من ١٢٠٠ مركز فكري، وفي الصين حوالي ٤٢٥ مركزاً.

ونظراً لأنَّ العاملين في مراكز البحوث ليسوا من مستوى واحد من الخبرة والكفاءة في الموضوعات المختلفة، فإنَّ وجودهم معاً في فرق بحثية يوفر فرصة لهم جميعاً لتبادل الخبرات ونمو الكفاءات، فضلاً عن فرص التدريب التي يجدها شباب العلماء والباحثين في هذه المراكز.

مع أنَّ أهداف المراكز البحثية تتنوعاً تنوعاً واسعاً، فإنّ جمْعَ البيانات الأساسية وتنظيمَها وتحليلَها للوصول إلى معلومات ذات قيمة هو هدف مشترك لمعظم أنواع البحوث. وتكون هذه المعلومات هي الأساس لاتخاذ القرارات. وبعض مراكز البحوث متخصصة في نوع معين من المعلومات هي قياس الرأي العام تجاه قضايا سياسية أو اقتصادية أو تعليمية ... إلخ، مما يعين صانع القرار على اتخاذ القرار المناسب. ويتم قياس الرأي العام أحياناً بصورة دورية للكشف عن اتجاه التغير مع الزمن، أو التغير نتيجة أحداث، أو مواقف، أو قرارات معينة.

وتقوم بعض التحليلات السياسية على التنويه بنتائج دراسات قياس الرأي العام، ويتوقعون على أساسها نتائج محددة، مثل نتائج الانتخابات مثلاً. والانطباع الذي يتكون لدى المتلقي أن النتائج المتوقعة للانتخابات ستكون مطابقة أو قريبة جداً للنتائج التي أظهرتها دراسات قياس الرأي العام، مع العلم بأن التنويه الإعلامي الواسع بنتائج القياس ربما يكون أداة فعالة في التأثير في الرأي العام ليكون في الاتجاه المنشود للترويج الإعلامي.[1] وهذا ما يعبر عنه بالتلاعب بالرأي العام.

والتلاعب هو المصطلح المناسب الذي يتضمن دلالة الاستياء؛ لأنه يمارس استراتيجيات غير عادلة، أو خادعة، ومع ذلك فإنَّ معظم الحكومات في العالم تمارسه ليس مع الدول المنافسة فحسب، ولكن حتى مع شعوبها. فقد ذكرت صحيفة الغارديان في عددها الصادر يوم ١٦

(1) Frankovic, Kathleen A. "Exit polls and Pre-Election Polls" in: *The Sage Handbook of Public Opinion Research,* by Wofgang Donsbach and Michael Trougott. Sage Publication Ltd, 2007, p. 570-579.

مـارس عـام ٢٠١٤، ذكـرت أن "وزارة الدفـاع البريطانيـة تطـور برنامجـاً بحثيـاً سـرياً تقـدر كلفتـه بملاييـن الجنيهـات، حـول مسـتقبل الحـرب الإلكترونيـة، بمـا فـي ذلـك كيفيـة توظيـف التكنولوجيـات الناشـئة مثـل وسـائل الإعـلام والتواصـل الاجتماعـي وتقنيـات التأثيـر النفسـي التـي يمكـن تسـخيرها مـن قبـل الجيـش للتأثيـر فـي معتقـدات النـاس." ومـن هـذه المشـاريع مشـروع يسـمى" تقنيـات جديـدة للتأثيـر فـي مشـاعر العامـة وتوليـد التصـورات".[١] وهـذه البرامـج يتـم تمويلهـا مـن قبـل وزارة الدفـاع البريطانيـة فـي شـراكة مـع شـركات الأسـلحة، والأكاديمييـن، وخبـراء التسـويق، ومراكـز البحـوث Think Tanks. ومـع أن مشـروعات عديـدة ومتنوعـة يتـم تطويرهـا، تتعلـق بتصنيـع السـلاح وقضايـا الجيـش، والـرأي العـام حـول الجيـش والسـلاح، فـإن الإعـلان عـن هـذه المشـروعات يأتـي تحـت عناويـن عامـة غيـر محـددة، مثـل "نشـاطات جمـع البيانـات والتواصـل Imformation Activities and Outreach".[٢]

ومن هذه المشاريع مشروع "الاستهداف كامل المدى Full Spectrum Targeting، وهو مفهوم جديد يتصف بالتعقيد، يزداد الاهتمام به في وزارة الدفاع، ويدرس معارك المستقبل من الناحية الاجتماعية والإدراكية بدلاً من الآثار المادية، والتركيز هنا على تحديد واستمالة الأفراد ذوي التأثير والسيطرة على قنوات المعلومات، وتدمير الأهداف عن طريق تدمير الروح المعنوية بدلاً من الضرورة العسكرية. ويقوم بهذا المشروع مركز بحثي يسمى معهد التغيير في لندن، الذي سبق له أن قام بكثير من البحوث لصالح الحكومة، لا سيما مشاريع فهم الجاليات الإسلامية في بريطانيا.[٣]

---

(1) Novel Techniques for Public Sentiment and Perception Elicitation.

(2) http://www.theguardian.com/uk-news/2014/mar/16/mod-secret-cyberwarfare-programme.

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٦/١٦

(٣) المرجع السابق.

وقد نشر موقع مشروع اليسار الجديد[1] مقالة بعنوان: تشكيل العقول: السياسة الخارجية والتلاعب بالرأي العام.[2] وتُوَثِّقُ المقالة الأعمال التي تقوم بها الوكالات الحكومية للتلاعب بالرأي العام التي هي مسؤولة أمامه. وتؤكد أن هذا التلاعب موثق جيداً، وتذكِّر بمقولة قديمة للمؤلف "إدوارد بيرني" الذي يُعَدّ الأب لصناعة العلاقات العامة، ضمَّنها كتابه عن الدعاية ويؤكد فيه "أن التلاعب الواعي والذكي لعادات العامة وآرائهم هو عنصر مهم في المجتمع الديمقراطي، فهؤلاء الذين يتحكمون بالآليات الخفية للمجتمع يشكلون حكومة غير مرئية، هي القوة الحاكمة في البلاد، فنحن محكومون، وعقولنا تُصنّع، وأذواقنا تتشكل، وأفكارنا تأتي من الخارج... فإذا كان هناك مؤسسة في الدولة وظيفتها ممارسة العنف، فإن القائد العسكري يريد أن تكون حربه على أسوأ ما يريد السياسي... والموت والتدمير الناتج عن ذلك يحتاج إلى درجة من تأييد الرأي العام لاستمراره للمدة الضرورية. إن آليات الحصول على دعم الرأي العام أمر أساسي في السياسة الخارجية، وترى لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني أن "عدم الوفاق بين القوات المسلحة وعامة المواطنين هو واحد من أعظم المهددات الاستراتيجية للدفاع. ودون استراتيجيه تواصل تأخذ زمام المبادرة سيكون هناك نقص خطير في دعم العامة للدفاع."[3]

---

(١) مشروع اليسار الجديد New Left Projects، يعرفون أنفسهم بأنهم مجموعة من النشطاء متخصصة في إنتاج تعليقات وتحليلات حول قضايا تَهُمُّ اليسار السياسي بصورة عامة، وهي ليس منتمية إلى أي حزب سياسي اتجاه فكري، لكنها تسهم في بناء ثقافة جمعية برؤية يسارية تخاطب من يعد نفسه من اليسار أو أولئك الآخرين الذي يجدون اهتماماً في أفكاره وأولوياته. انظر ذلك في الرابط:
http://www.newleftproject.org/index.php/site/about/

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٦/١٦

(2) *Moulding Minds: Foreign Policy and the Manipulation of Public Opinion.*

(٣) مشروع اليسار الجديد انظر الرابط:

http://www.newleftproject.org/index.php/site/about/

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٦/١٦

رابعاً: البحث في موضوع مراكز البحث

نشطت في السنوات الأخيرة مجموعات بحثية مختلفة تدرس واقع مراكز البحوث، وتتعمق في الكشف عن طبيعة عملها، وما تحاول تحقيقه من أهداف، وما تثيره من تساؤلات، ولا سيما من خلال "تلاعبها" بالرأي العام والإعلام، فضلاً عما تقدمه من توصيات للسياسيين ورجال المال والاقتصاد، أو ما تقدمه لهم من تبرير لقراراتهم. وتهتم هذه المجموعات البحثية على وجه الخصوص بمصادر الدعم التي تتلقاها مراكز البحوث ومدى الشفافية التي تظهرها هذه المراكز عن هذه المصادر. ومن بين هذه المجموعات البحثية مجموعة أمريكية تسمى Transparify، ويمكن تسميتها بالعربية "مجموعة كشف الشفافية"، ومركز إدموند سافرا للأخلاقيات في هارفارد Edmond J. Safra Center for Ethics at Harvard، ومؤسسة بريطانية أطلقت على نفسها اسم "من يمولكم؟ ؟Who funds you.

وقد نشرت مجموعة transparify نتائج دراسة مسحية هي الأولى من نوعها، وقد أجرتها على ١٦٩ من المراكز البحثية التي يصدق عليها اسم Think Tanks في ٤٧ دولة. وقد كشفت هذه الدراسة عن سجل ضعيف من حيث الإدلاء ببيانات موثوقة عن مصادر تمويل المراكز البحثية. وقد أحدثت الدراسة ضجة كبيرة في أوساط مراكز البحوث حتى قبل الإعلان عن النتائج. وقد صُنِّفت مراكز البحث التي شملتها الدراسة ضمن ستّ فئات: أولها عالية الشفافية، وآخرها معتمة تماماً. ويرمز لدرجة الشفافية بعدد النجوم فأعلاها في درجة الشفافية لها خمسة نجوم، والتي تليها في الشفافية لها أربعة نجوم وهكذا حتى الفئة السادسة التي ليس لها أية نجمة. وكان عدد المراكز البحثية في الدرجات الست كما في الشكل.

وأشار التقرير إلى أن مركزاً واحداً من بين كل ثلاثة مراكز يظهر شفافية كافية عن مصادر تمويله. وأظهرت النتائج أن ٢١ مركزاً فقط تتصف بشفافية عالية، إضافة إلى ١٤ مركزاً آخر تُعدّ شفافة بصورة عامة، بينما كان ١٣٤ مركزاً يظهر قليلاً من الشفافية عن مصادر تمويله أو لا يعطي أية معلومات نهائياً.

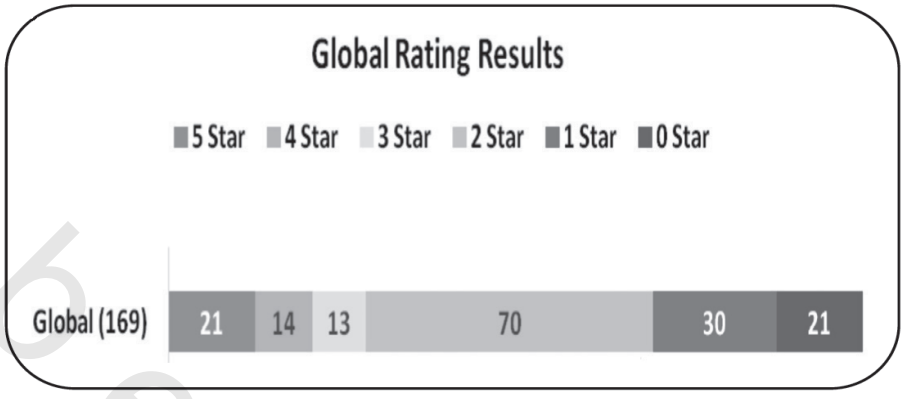

ويلاحظ أن المراكز التي تتصف بشفافية عالية وعددها ٢١ مركزاً تتوزع على ٢٦ دولة من دول العالم، واللافت للنظر أن عدد المراكز البحثية التي تتصف بشفافية عالية في جمهورية الجبل الأسود أكثر منها في الولايات المتحدة الأمريكية.

"إن مراكز البحوث يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في إجراء بحوث سياسات تتصف بالاستقلال والعمق من أجل تنوير السياسيين والإعلام والعامة. ومع ذلك فإن البيانات تكشف عن أن بعض مراكز البحوث الرئيسة لا تزال غير شفافة مالياً كما يمكنها ذلك. ونقص الشفافية هذا يمكن أن يثير أسئلة عن برامج عملها الخفية، وبذلك تهدم فاعلية قطاع مراكز البحث بأجمعه."[1]

وتتواصل الجهود التي تسعى إلى عولمة مراكز الفكر وجمع بيانات تفصيلية عن أهداف هذه المراكز ونشاطاتها في كل أنحاء العالم. وفي هذا المجال تأسس عام ١٩٨٩ برنامج في جامعة بنسلفانيا الأمريكية بهدف "توفير قاعدة بيانات عن هذه المراكز، وإجراء بحوث حول اتجاهاتها ودورها بوصفها عناصر فاعلة في المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات." وبدأ البرنامج منذ عام ٢٠٠٧ في نشر كشاف عالمي عن مراكز الفكر في مختلف أنحاء العالم، وتقديم خدمات فنية وبرامج بناء قدرات في ٨١ دولة. وفي تقريره عن عام ٢٠١٣ الذي

(1) Transparify. *How Transparent are Think Tanks about Who Funds Then?* Tbilisi/ Georgia: Transparify, May 2014, p.3.

صدر في يناير ٢٠١٤، يشير البرنامج إلى سعيه لإنشاء شبكات إقليمية ودولية لمراكز الفكر من أجل تيسير التعاون وتحقيق منافع عامة.

"وهدفنا هو خلق مؤسسات دائمة ومشاركات رسمية، لإدماج مراكز الفكر وتفعيل دورها لإنتاج "بحوث سياسات" من مستوى متقدم، قادرة على تشكيل آراء وممارسات العامة والنخبة في مجال المنفعة العامة."[١]

واسم البرنامج "برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية.[٢] وقد وضع التقرير الذي يتكون من ١١٧ صفحة على غلافه الخارجي عبارة توضح شعار البرنامج، وهو: "المساعدة في جسر الهوة بين المعرفة والسياسة". كما وضع ثلاث عبارات توضح هدفه المعلن ومجال عمله وهي:

- "البحث في التوجهات والتحديات التي تواجه مراكز البحوث وصناع السياسات، وجماعات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالسياسات.
- بناء قدرات مراكز الفكر في العالم، والاحتفاظ بهذه القدرات وتقويتها.
- توفير أكبر قاعدة بيانات وأكثرها شمولاً عن أكثر من ستة آلاف مركز فكري في العالم.

وقد أسهم في الدراسة المسحية لمراكز البحوث لعام ٢٠١٣، مجموعة كبيرة من الخبراء، زاد عددهم عن تسعة آلاف من صحفيين، وصناع قرار، وممولين من القطاع العام والقطاع الخاص، ومتخصصين في دراسة موضوعات أو مناطق محددة، كان دورهم هو ترشيح أسماء مراكز البحث وتقويم مستويات أدائها. وخضعت البيانات التي تم جمعها لتحليل تفصيلي ومراجعة معمقة، شارك فيه مئات من المتخصصين بالاعتماد على معايير وضوابط محددة، جعلت

(1) McGann, James G. *2013 Global Go to Think Tank Index Report*. Philadelphia, PA, USA, Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2014, p.5.

(2) The Think Tanks and Civil Societies Program.

إدارة المشروع على قدر من الثقة بأن ما أنجزته يعدّ أهم قائمة مرجعية لمراكز البحث ذات الأداء العالي في العالم.

وكان عدد مراكز البحوث التي تضمنتها الدراسة ٦٨٢٦ مركزاً بحثياً، من ١٨٢ دولة في العالم، توزعت على الصورة الآتية: الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٨٠ مركزاً (٢٦،٠٧٪)، وأوروبا الغربية ١٢٧٠ مركزاً بنسبة (١٨،٦٪)، الصين ٤٢٦ (٦،٢٪)، (الهند ٢٨٦ (٤،٢٪) ، اليابان ١٠٨ (١،٦٪)، البلاد العربية ٣٨٧ (٥،٧٪). ويتضمن التقرير تصنيفات متعددة لمراكز البحوث على أساس التوزيع الجغرافي للمراكز في العالم، والوظيفة المتخصصة لهذه المراكز، وجوانب الإنجاز المتميز لها، مما يقدم صورة أكثر شمولية عن عمل هذه المراكز على المستوى العالمي.

وقد امتاز كشاف مراكز البحث لعام ٢٠١٣ عن كشافات السنوات السابقة بتقسيمات جديدة لمجموعات الدول، وبإضافة عناوين جديدة للكشافات الفرعية منها مثلاً: ترتيب أهم مراكز البحث في العالم المختصة بالدفاع والأمن الوطني، وترتيب أهم مراكز البحث في العالم المختصة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وأفضل مؤسسات بحثية تتضمن تعاون مركزين بحثيين أو أكثر، وأفضل شبكات المراكز البحثية، وأفضل مؤتمر يعقده مركز بحثي، وأفضل مركز بحثي في نمط التنظيم والإدارة، وأفضل فكرة أو نموذج معرفي يطوره مركز بحثي، وأفضل بحث متداخل التخصصات ينفذه مركز بحثي، إلخ.

ورغم التحسينات الكثيرة التي تضمنها إنجاز هذا التقرير، فإنَّ إدارة المشروع تعترف بأنَّها تكتشف باستمرار ثغرات جديدة تحتاج إلى عناية أكبر في التقارير القادمة.

ومن المعايير التي استخدمت في تقويم مراكز البحوث وتقدير كفاءتها: نوعية القيادة والتزامها في تحقيق رسالة المركز وأهدافه، وتوظيف الموارد المالية والبشرية لغرض تلك الرسالة، واستقلالية المركز، وشهرة الباحثين في

المركز، والقدرة على تجنيد مفكرين ومحللين من مستوى النخبة المتميزة، والضبط الأكاديمي للبحوث المنجزة، وعدد هذه البحوث، وأثر مركز البحث والبحوث والبرامج التي أنجزها على صناع السياسات والعناصر الفاعلة في المجتمع، وسهولة التواصل مع المؤسسات المهمة في الدولة والفئات المستهدفة بعمل المركز، والقدرة على التشبيك وعمل شراكات مع مراكز بحوث أخرى وممارسين سياسيين، وحجم النشاطات الكلية وتنوعها، وتوظيف صناع القرار لتقارير المركز وتوصياته واستخدم منجزاته، ونوعية برامج البحث وبرامج التعليم في المركز، واستعمال الوسائل المتنوعة من إلكترونية ومطبوعة ومسموعة للتواصل مع الجمهور المستهدف، وحضور المركز في وسائل الإعلام، نوعية الموقع الإلكتروني على الإنترنت، وفعالية استخدام مصادر التمويل وفق شروط الممولين، القدرة على جسر الهوة بين الأكاديميين وصناع القرار، ومدى النجاح في إبداع أفكار جديدة، وبرامج مبتكرة، إلخ.

ويتضمن التقرير أربعة أنواع من الجداول، أولها ثلاثة جداول للترتيب العام لأفضل المراكز البحثية في العالم، وثانيها عشرة جداول بترتيب أفضل المراكز حسب المناطق الجغرافية، وفي النوع الثالث اثنا عشر جدولاً لترتيب أفضل المراكز حسب مجال البحث، وفي النوع الرابع من الجدول اثنان وعشرون جدولاً لترتيب أفضل البحوث حسب الإنجاز الخاص.

وفي التصنيف العام لأفضل المراكز في العالم وفق مجمل المعايير جاءت مؤسسة بروكينجز في الولايات المتحدة في قمة ترتيب مراكز البحث في العالم، يليها شاثام هاوس Chatham House في المملكة المتحدة، ثم وَقْف كارنيجي للسلام العالمي ثم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وكلاهما في الولايات المتحدة، ثم مركز ستوكهولم لبحوث السلام العالمي في السويد، ثم مركز بروجيل في بلجيكا، ثم مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، ثم مؤسسة راند في الولايات المتحدة، ثم المعهد العالمي للدراسات الإستراتيجية

في المملكة المتحدة، ثم مركز وودرو ويلسن العالمي للمفكرين في الولايات المتحدة. ويحتل مركز ألماني المرتبة ١٢، ومركز ياباني المرتبة ١٣، ومركز صيني المرتبة ٢٠، ومركز برازيلي المرتبة ٢١، ومركز كندي المرتبة ٢٢، ومركز فرنسي المرتبة ٢٥، ويحتل المركز رقم ٢٨ فرع موسكو من مؤسسة كارنيجي الأمريكية العالمية في روسيا، ويحمل مركز الأهرام في مصر المرتبة ٤٨، ومركز دراسات المجتمع المدني في الهند في المرتبة ٥٠، ومركز البحوث الاقتصادية في كينيا في المرتبة ٦٢ ، والمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا في المرتبة ٧٤، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في إندونيسيا في المرتبة ٧٧، ومركز دراسات السياسة العامة في ماليزيا في المرتبة ٩٠، ومركز بحوث الخليج في المملكة العربية السعودية في المرتبة ١٤٣.

ولم يخصص التقرير فئة خاصة للبحوث في الدول العربية، وإنما وضع هذه الدول ضمن فئة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشمل الدولة العربية وإسرائيل وتركيا وإيران. وقد تضمنت هذه المنطقة أفضل ٥٠ مركزاً بحثياً، جاء في قمتها مركز الأهرام، ويليه مركز بروكنجز الدوحة في قطر، ثم مركز دراسات الاقتصاد والسياسة في تركيا، ثم مركز كارنيجي الشرق الأوسط في لبنان، ثم مركز دراسات الأمن الوطني في إسرائيل، ثم مركز الجزيرة للدراسات في قطر، ثم مركز بحوث الخليج في المملكة العربية السعودية، ثم منتدى الفكر العربي في الأردن، ثم مركز بيجن – السادات للدراسات الإستراتيجية في إسرائيل. وكان نصيب تركيا منها ٤ مراكز، وإيران مركز واحد وإسرائيل ١١ مركزاً. وتوزعت الدول العربية بقية المراكز فكان نصيب مصر ٩ مراكز، والإمارات ٤، والأردن، وقطر، والكويت، ولبنان ٣ مراكز لكل منها، والمغرب، والبحرين، مركزان لكل منهما، والسعودية، وفلسطين، وتونس، وليبيا، واليمن، مركز واحد لكل منها.

أما من حيث تصنيف المراكز وفق الموضوعات البحثية، فتبدأ بترتيب

المراكز التي تهتم بقضايا الدفاع والأمن القومي، وجاء في المرتبة الأولى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أولاً، ثم مؤسسة راند في الولايات المتحدة، ثم المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في بريطانيا، ثم مؤسسة بروكنجز الأمريكية، ثم بيت شاثام البريطانية. ويظهر في القائمة المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في مصر في المرتبة ١٩، ثم مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية في المرتبة ٢٢، ثم مركز دراسات الوحدة العربية في لبنان في المرتبة ٤٦، ثم مركز الدراسات الاستراتيجية في الأردن في المرتبة ٥٥.

وفي مجال السياسات الاقتصادية المحلية جاءت مؤسسة بروكنجز والمكتب الوطني للدراسات الاقتصادية وكلاهما في الولايات المتحدة، ثم يأتي معهد آدم سميث في المملكة المتحدة في المرتبة الثالثة. وظهر المركز المصري للدراسات الاقتصادية في مصر في المرتبة ٧٤ ضمن القائمة التي تحتوي على ٨٠ مركزاً.

وفي مجال السياسات التعليمية جاءت المؤسسات الخمس الأولى من الولايات المتحدة، وأولها مؤسسة بروكنجز. ولم يظهر اسم مؤسسة بحثية عربية رائدة في مجال التعليم ضمن أول خمسين مؤسسة.

وفي مجال مراكز البحث المتخصصة بسياسات الطاقة والموارد جاء في المرتبة الأول معهد أكسفورد لدراسات الطاقة في المملكة المتحدة، ويليه خمسة مراكز من الولايات المتحدة، ثم مركز من اليابان، ثم مركز من الهند، ثم مركز من سنغافورة. ولم يظهر اسم أي مركز بحثي عربي في هذا المجال.

وفيما يختص بمراكز البحوث المتخصصة في مجال البيئة جاء معهد موارد العالم في الولايات المتحدة في المرتبة الأولى، ثم معهد ستكهولم للبيئة في السويد، ويلي ذلك خمسة مؤسسات بحثية من الولايات المتحدة, ولم يظهر اسم أي مركز بحثي عربي في هذه القائمة التي تتضمن ٧٠ مركزاً.

وفي مجال مراكز البحث المختصة بالسياسات الخارجية والشؤون الدولية يأتي معهد بروكنجز في الولايات المتحدة في المرتبة الأولى، يليه وقف

كارنيجي للسلام العالمي من الولايات المتحدة كذلك، ثم مركز شاثام هاوس في المملكة المتحدة، ويظهر في القائمة التي تضم ٦٥ مركزاً، مركزان من البلاد العربية، الأول مركز الأهرام المصري في المرتبة ١٤، والثاني مركز الدراسات الاستراتيجية في الأردن في المرتبة ٤٧.

وفي مجال مراكز البحوث المختصة بالسياسات الصحية يأتي مركز كامبرج لبحوث الخدمات الصحية في المملكة المتحدة في المرتبة الأولى، يليه مراكز بلومبرغ لبحوث الصحة العامة، ثم مؤسسة راند، ثم مؤسسة بروكنجز، والمراكز الثلاثة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يظهر أي مركز عربي في القائمة التي تتضمن ثلاثين مركزاً.

وفي مجال مراكز البحوث المختصة بالعلوم والتكنولوجيا جاء في المرتبة الأولى معهد ماكس بلانك الألماني، ثم برنامج معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، ثم مؤسسة التطوير المعلومات والتكنولوجيا الأمريكية، ثم مؤسسة راند الأمريكية، ثم مركز بحوث التطوير الألماني. ولا يظهر أي مركز عربي في هذه القائمة.

وفي مجال مراكز البحوث المختصة بالسياسات الاجتماعية يأتي في المرتبة الأولى مؤسسة بروكنحز، ثم المعهد الحضري، ثم مؤسسة راند، وكلها من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم معهد فريزر الكندي، ولا يظهر في القائمة أي مركز عربي.

وفي مجال مراكز البحث المتخصصة بالشفافية والحوكمة الرشيدة يأتي في المرتبة الأولى مركز الشفافية الدولية الألماني، ثم بيت الحرية (فريدوم هاوس) الأمريكي في المرتبة الثانية، ثم ثلاثة معاهد بريطانية، ولا يظهر أي مركز عربي في القائمة.

وفي مجال أفضل البحوث من حيث تطوير الأفكار والنماذج المعرفية يأتي وقف كارنيجي للسلام العالمي في المرتبة الأولى، يليه معهد باترسون للاقتصاد العالمي وكلاهما في الولايات المتحدة، ثم يأتي مركز شاثام هاوس البريطاني في المرتبة الثالثة، يليها مركز بريكس للسياسات في البرازيل. ويظهر

اسم المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة في المرتبة ٢٢ ضمن القائمة التي تحتوى على ٤٠ مركزاً.

ومن حيث انتماء المراكز البحثية للأحزاب السياسية تأتي أول ثلاثة مراكز في ألمانيا وهي بالترتيب مؤسسة كونراد اديناور، ثم مؤسسة فريدريك إيبرت، ثم هنريك بول ستفتانغ، ويأتي بعدها مركز ديموس البريطاني، وجمعية فابيان البريطانية. ويظهر في القائمة التي تتضمن ٣٠ مركزاً، مركز وحيد في الولايات المتحدة في المرتبة ١١ وهو معهد السياسات التقدمية، ولا يظهر أي مركز عربي.

ومن حيث المراكز البحثية المرتبط بالجامعات يأتي في المرتبة الأولى مركز بلفير للعلوم والشؤون الدولية في جامعة هارفارد الأمريكية، ثم مجموعة أيدياز/ للسياسات العامة المرتبط بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في بريطانيا، ثم مركز البحوث والدراسات الدولية في فرنسا، ويظهر مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية المرتبط بجامعة المستنصرية في العراق ويأتي في آخر القائمة التي تتكون من ٤٠ مركزاً.

وتأتي أهمية هذه الوثيقة ليس فقط من النتائج التي تمخضت عنها، وإنما تأتي كذلك من إعمال منهجية ذات مستويات عالية من الضبط، وسلسلة من الإجراءات والخطوات شارك في تحديدها وممارستها عدد كبير من الباحثين. وكان لهذا النمط من الدراسات أثره في انتباه إدارات المراكز البحثية إلى أمور متعددة وجوانب متنوعة من عمل المراكز لم تكن موضع رعاية واهتمام في السابق. لكن هذه الأمور بعد إثارة الأسئلة حولها أصبحت موضع اهتمام وبرمجة في عمل المراكز.

لا شك في أنَّ تقويم عمل أيّة مؤسسة مهمة أساسية من مهامها، وربما يتضمن الهيكل الإداري للمؤسسة مكوناً خاصاً للتقويم. ومع ذلك فإنّ ثَمَّة أهمية خاصة أن يتم تقويم عمل المؤسسة من خارجها.

- يمكن عمل جلسة عصف فكري لمناقشة أهمية طريقتي التقويم، والفروق التي ربما تظهر بين نتيجة التقويمين.

ورغم أن عدداً من مراكز البحوث الأمريكية تمارس عملها ونفوذها لمدة تزيد عن نصف قرن، فإن الغموض لا يزال يَلُفُّ كثيراً مما يدور فيها، ويبدو أن ظاهرة الغموض هذه ليست مسألة عرضية حول وجود هذه المراكز، بالقدر الذي هو مفتاح حقيقي لتأثيرها. فبالمقارنة مع مصادر المعرفة الأخرى مثل الجامعات والوكالات الحكومية والأعمال والإعلام، فإنّ مراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص تمارس مقداراً هائلاً من الضغط على المواطنين والمشرعين في طريقة فهمهم للعالم. إن هذه المراكز تؤثر بعمق على الحكومة والإعلام والدور السياسي للمفكرين. فخلال نصف القرن الماضي لم يكن هناك تحولات جديدة أثرت على النظام السياسي للولايات المتحدة ومحتوى التشريعات الفعلية أكثر مما فعلت مراكز البحوث، ومع ذلك فإن تحليل هذه الظاهرة بقي في نطاق ضيق جداً.

وقد نُشرت في الآونة الأخيرة بعضُ الكتب المتخصصة التي تكشف عن المدى الذي وصلت إليه مراكز البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير على عملية صنع السياسات الأمريكية في البيت الأبيض والكونغرس، لا سيما السياسات الخارجية. ومن بين المراكز الذي وصل أثرها إلى حدود كبيرة معهد بروكنجز، ومؤسسة التراث Heritage Foundation، ومشروع للقرن الأمريكي الجديد Project for the new American Century. لقد أصبحت بعض مراكز البحوث المشهورة من اللاعبين الرئيسيين في الساحة السياسية. وخلال نصف القرن الماضي كانت مراكز البحوث عنصراً أساسياً في هيكلية السياسة الأمريكية، عن طريق تقديم النصيحة للرؤساء وصناع السياسات، وتقديم شهادات الخبراء في اجتماعات الكونغرس.

إن كثيراً من التقارير التي قدمتها مراكز البحوث واتُّخذت على ضوئها قرارات بقيت لسنين موضع جدل،[1] بما في ذلك تطوير ونقل صواريخ الدفاع الوطني، وحرب جورج بوش الابن على الإرهاب. وقد كشفت الكتب والدراسات حول واقع مراكز البحث الأمريكية، عن نقص وعدم شفافية في البيانات الأساسية عن هذه المراكز، وطرق إدارتها، والنفوذ الذي تتمتع به في العاصمة الأمريكية، والمحاباة التي تلقاها بوصفها مؤسسات معفاة من الضرائب. كما توصلت هذه الدراسات إلى أن هذه المراكز تنظر إلى القضايا العامة وتقوم بتحليلها بنجاح أكثر بكثير مما تستطيع ملاحظة جوانب العجز والقصور في هذه المراكز نفسها، وملاحظة حاجتها إلى الاهتمام بضبط جودة عملها وهذا يؤكد الحاجة إلى تغيير جوهري في أنماط إدارتها، بحيث توجه الجهد البحثي اللازم لمعرفة الآثار بعيدة المدى المترتبة على السياسات التي أوصت بها في المجال الأمني والاقتصادي والبيئي وجرى اعتمادها. وقد كانت هذه التوصيات نتيجة مباشرة لاستجابة هذه المراكز للقضايا المستعجلة التي تحال إليها أو المناسبات الطارئة التي تتنافس مراكز البحوث في اقتناصها.[2]

---

(١) يمكن التعرف كثير من أمثلة نفوذ مراكز البحوث وأثرها في شن الحروب الأمريكية في العالم في كتاب (أندرو باكيفيتش) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بوستن الذي كان مشاركاً في هذه الحروب، والكتاب بعنوان العسكرية الأمريكية الجديدة: كيف يتم إغراء الأمريكيين بالحروب.

- Bacevich, Andrew J. *The New American Militarism*: *how American are seduced by wars*, Oxford and New York: Oxford University Press, 2005.

(٢) من بين الكتب التي درست واقع مراكز البحث الأمريكية، وأثارت الشكوك على مشاكل إدارتها الكتب الثلاثة الآتية:

- Abelson, Donald. *A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy*. Montreal, Canada, McGill–Queen's University Press (August 14, 2006).
- Weidenbaum, Murray, *The Competition of Ideas: The World of the Washington Think Tanks*, Piscataway, New Jersey: Transaction Publishers (March 31, 2011).
- Medvetz, Thomas. *Think Tanks in America*, Chicago: University Of Chicago Press, (September 6, 2012).

خامساً: مراكز البحث والإعلام

تعتمد مراكز البحوث على الإعلام اعتماداً كبيراً، فثمة توجهات إيديولوجية مشتركة بين بعض مراكز البحوث وبعض وسائل الإعلام، لا سيما القنوات التلفزيونية التي يشاهدها ملايين الناس، حيث تظهر هذه الوسائل شخصيات هذه المراكز وتقاريرها بصورة مكثفة. وهناك مؤسسات صحفية تابعة مباشرة لمراكز البحوث فمثلاً يصدر "مجلس العلاقات الخارجية"Council on Foreign Relations الأمريكي صحيفة دورية واسعة الانتشار والتأثير هي "الشؤون الخارجية" Foreign Affairs. ويصدر وقف كارنيجي للسلام العالمي Carnegie Endowment for International Peace مجلة "السياسة الخارجية: Foreign Policy، ويصدر معهد الشرق الأوسط "مجلة الشرق الأوسط" Middle East Journal ، ويصدر "معهد الولايات المتحدة للسلام سلسلة التقارير المتخصصة Special Reports، ويصدر مركز معلومات الدفاع سلسلة "مراقبة قضايا الدفاع" Defense Monitor.

ومن بين مراكز البحث ذات التوجه السياسي الفاقع "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي"Jewish Istitute for National Security Affairs الذي يقيم علاقة وثيقة بوزارة الدفاع الأمريكية، ويصدر مجلة لا تخفي تأييدها الصريح لإسرائيل وهي مجلة شؤون عالمية Global Affairs. وتصدر مؤسسة راند "مجلة علمية محكمة تسمى "مجلة راند للاقتصاد"RAND Journal of Economics,. ويصدر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية مجلة باسم "واشنطن كوارترلي". ورئيس المؤسسة الأمريكية الجديدة" The New American Foundation، وهو ستيف كول، كان قبل ذلك مدير التحرير في جريدة الواشنطن بوست. ويصدر مركز وودرو ويلسن العالمي للمفكرين Woodrow Wilson International Center for Scholars مجلة فصلية بعنوان "ويلسون كوارترلي". وترتبط مجلة نيو ربليك بمجلس القيادة الديمقراطية The Democratic Leadership Council ... وهكذا.

ويعد وليام كريستول أحد شخصيات المحافظين الجدد الذي له حضور واسع في المراكز البحثية والإعلام. ففي مجال المراكز البحثية كان أحد مؤسسي "مشروع قرن أمريكي جديد" Project for the New American Century (PNAC) وعضو الإدارة الاستشارية في "مركز الأخلاقيات والسياسة العامة"، ومدير مركز "مبادرة السياسة الخارجية" وعضو إدارة في عدد من المؤسسات البحثية منها: "لجنة الطوارئ لدعم إسرائيل"، و"حافظ على أمريكا سليمة". أما في مجال الإعلام فله كذلك حضور واسع، فهو مؤسس مجلة "ويكلي ستاندرد، وهو معلق سياسي في عدد من الشبكات الإخبارية التلفازية والإذاعية.

هناك كثير من الصحفيين الذين عملوا أو لا يزالون يعملون في أكثر من صحيفة ومجلة وبرنامج تلفزيوني، وهم في الأساس باحثون في أحد مراكز البحث المعروفة، ومثال ذلك فريد زكريا الذي أدار عدداً من البرامج البحثية في معهد الأمن الدولي الأمريكي، وعمل رئيساً لتحرير النسخة الدولية من مجلة نيوزويك، وقدم عدداً من البرامج التلفزيونية في الشؤون الدولية، ويكتب في صحيفة الواشنطن بوست.

وقد نشرت مؤسسة ترانسباريتي Transparity على مدونتها مقالة كتبتها "جين ارمسترونج"[1] والكاتبة هي محللة في مركز بحثي يسمى "منظمة مبادرة المساءلة العامة" Public Accountability Initiative . وتوثق المقالة تفاصيل عن طبيعة العلاقة بين مراكز البحث والصحافة. أكدت الباحثة في تلك المقالة أن وسائل الإعلام في كثير من الأحيان لا تذكر العلاقات الوثيقة بين الصناعات الدفاعية ومراكز البحوث، لا سيما في

(١) انظر المقالة في الرابط

- http://www.transparify.org/blog/2014/3/2/gin-armstrong

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٦/١٦

المناقشات التي تتم حول قضايا الأمن القومي.[1] والمقالة هي مثال معبر عن التغطية التي تقوم بها أجهزة الإعلام لتقارير ودراسات مراكز البحوث الأمريكية. وهو موضوع التدخل العسكري الأمريكي الذي كان متوقعاً في الأزمة السورية.

بيّنت المقالة أنه في شهر واحد من صيف ٢٠١٣، تمت الإشارة ١٤٤ مرة إلى سبعة من مراكز البحوث المشهورة في الصحف الأمريكية في سياق الجدل الذي كان قائما حول التدخل الأمريكي في سوريا. فقد وجدت الباحثة وزملاؤها في "مبادرة المساءلة العامة" أنَّ الصحافة قد جرى احتلالها من أفراد ومؤسسات بحثية تدعمها الصناعات العسكرية. وأنَّ معظم هذه المؤسسات لا تكشف عن علاقاتها مع تلك الصناعات. وعلى سبيل المثال فإنَّ مؤسسة بروكنجز، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ومعهد دراسات الحرب كانت أكثر المؤسسات البحثية التي تم التنوية بأعمالها حول الموضوع، فخبراء بروكنجز وردت أسماؤهم في ٣١ مقالة في الصحف الأمريكية. ومع أنَّ بروكنجز تعلن أنها مؤسسة مستقلة، لكنها تتسلم ملايين الدولارات من الصناعات العسكرية بما في ذلك بوينغ،[2] ولوكهيد،[3] ونورثروب جرومان،[4] وبوز ألين هاملتون.[5]

---

(١) لكن هناك منظمات بحثية متخصصة في كشف مثل هذه العلاقات، وتحليل أثارها على السياسات الداخلية والخارجية.

(٢) شركة صناعة طائرات مدنية وعسكرية، وهي الأكبر في العالم.

(٣) شركة صناعة طائرات تخدم البحرية الأمريكية وقوة الدفاع اليابانية، والقوات الجوية الاسترالية، والقوات الجوية البرازيلية.

(٤) شركة نورثروب جرومان هي ثالث أكبر مقاول للمعدات الدفاعية للجيش الأمريكي وأكبر باني للقطع البحرية وهي الشركة التي أنتجت كل حاملات الطائرات الأمريكية وعدد من الغواصات النووية.

(٥) وهي مؤسسة خدمات استراتيجية ودفاعية. وتقدم خدماتها في الأساس لوزارة الدفاع والجيش والبحرية وموضوعات الفضاء والاستخبارات.

ومن المعروف أنَّ رونالد ساندرز رئيس مجلس الاستشارات التربوية في بروكنجز هو كذلك نائب الرئيس في بوز ألين هامتلون.

وقد جرى التنويه بالمركز المعروف باسم: "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" في ٣٠ مقالة عن سوريا وعلاقات هذا المركز مع الصناعات العسكرية علاقات واسعة من خلال الأعمال الاستشارية وعضوية مجالس الأمناء. فمثلاً المستشارة الرئيسة في المركز المذكور مارغريت سدني أشورث نائبة الرئيس للعلاقات مع الحكومة في نورثروب جرومان.

أما "معهد دراسات الحرب" فإن التنوية بتحليلاته ذكرت في ذلك الشهر في ٢٢ مقالة عن سوريا، ومن المعروف أنَّ أحد محرري وول ستريت جورنال واسمها "اليزابيث أوباغي" ذكر اسمها على لسان كل من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري والسيناتور جون مكين في جلسات الاستماع في الكونغرس الأمريكي، من أجل تبرير التدخل العسكري في سوريا. ومجلس الإدارة في هذا المعهد يمثل أعلام الصناعات العسكرية الرئيسة الأمريكية.

المهم أنَّ البعد الإعلامي الذي نحاول الإشارة إليه في هذا المثال هو أنّ الصحف التي نشرت هذه المقالات لم تكشف عن علاقة مراكز البحث بالصناعات العسكرية، ليس فقط في مجال التمويل المالي السخي الذي تقدمه هذه الصناعات، وإنما من خلال الشخصيات الرئيسة في هذه المراكز التي تعمل في الوقت نفسه في الصناعات العسكرية.

إنّ فكرة تسويق الأفكار كما تسوق المنتجات المادية خضعت لجدل قوي، ومثال ذلك التغطية الإعلامية التي نالتها أعمال معهد فريزر الكندي، فالمعهد يوظف استراتيجية متطورة للتواصل مع وسائل الإعلام الرئيسية ووسائل الاتصال الاجتماعي لتعريف الجمهور بمعلومات عن الاختيارات السياسية التي يواجهونها. ونتيجة لذلك فإن السياسات تتبع خطاً يوافق عليه الرأي العام. وكمثال على ذلك فإنَّ الأعمال التي قام بها المعهد في عام واحد (٢٠١١) في عدد من المجالات مثل الرفاهية الاقتصادية، والرعاية الصحية، ومقارنة الدول

في مجال سياسات الطاقة، ومستويات الضرائب، حصلت على تغطية في وسائل الإعلام الكندية والعالمية ١٦٧٤٥ مرة.[١]

وينظر الصحفيون عادة إلى الموظفين والعاملين في مراكز البحوث للحصول على مادة يملؤون بها أعمدتهم، بينما ينظر خبراء مراكز البحوث إلى الحصول على شهرة معينة لأشخاصهم في وسائل الإعلام، حيث يظهرون بصفتهم "خبراء" يتم التنويه بآرائهم وخبراتهم في البرامج الإخبارية والحوارية في قنوات الإذاعة والتلفزة ووسائل الإعلام المطبوعة، وبعض المراكز البحثية تقدم برامج منتظمة. ومثال ذلك مركز وودرو ويلسون لمفكري العالم يقدم برنامجاً إذاعياً منتظماً بعنوان "حوار" يذاع عبر مائتي محطة ويستقطب حوالي مائتي ألف مستمع. وبعض المراكز مثل مؤسسة بروكنجز، ومؤسسة هيرتيج تملك استديوهات تلفزيونية تبث برنامجاً أسبوعياً منتظماً عبر PBS وهي قناة التلفزيون العامة التي تملكها الحكومة. وكثير من خبراء مراكز البحوث يظهرون عدة مرات في الأسبوع في القنوات التلفزيونية الأكثر شهرة مثل CNN وغيرها. ولا ننسى أن حضور مراكز البحث وخبرائها في وسائل الإعلام الإلكترونية أخذ يتزايد بصورة كبيرة.

هناك كثير من المراجع والدراسات التي وثقت التحيز الذي تلعبه وسائط الإعلام، ومن بين هذه الدراسات ما نشره إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي في كتابهما "صناعة الموافقة"، حيث يشير المؤلفان إلى أن "نموذج الدعاية" يتكون من "المصافي" التي تحدد محتوى وسائل الإعلام، والنتيجة هي تكوين صورة محددة عن العالم تخدم المصالح الاقتصادية للجماعات المتنفذة، ويحدث هذا من خلال اختيار الموضوعات ونشر المخاوف، وتأطير القضايا، وتصفية

(١) http://www.fraserinstitute.org/uploadedFiles/fraser-ca/Content/About_Us/Who_We_Are/what-is-a-think-tank.pdf

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٦/١٦

المعلومات، واستخدام أساليب التركيز، ونبرة الخطاب، وإبقاء الجدل ضمن الحدود المقبولة."[١]

ويضيف المؤلفان: "من المؤكد أن هناك كثيراً من الأشياء يمكن فعلها، إن الرأي العام يتشكل من خلال ما يسمعه الناس من السياسيين، وما يقرأونه في الصحف وما يسمعونه من المعلقين، وعليه فهناك كثير من الأشياء يمكن علمها."[٢]

سادساً: مراكز البحوث في العالم العربي

لقد أصبحت المراكز البحثية في أي مجتمع معاصر سمةً من سمات التقدم العلمي والثقافي والحضاري، تعبِّر عن حيوية المجتمع وقدرته على التواصل وتوظيف المستجدات من الخبرات الفكرية والعملية. ومن ثم فإن البيئة السياسية والثقافية للمجتمع وتطوره الحضاري هي التي توفر لهذه المراكز قدرتها على العمل الفاعل والتأثير، من خلال الأطر التشريعية، والدعم المالي، والحرية السياسية، والاستقلال الفعلي.

وإنّه لمن المحزن حقاً أن نلاحظ الفقر في البحوث والدراسات العربية التي تختص بتوثيق البيانات الإحصائية والتقويمية عن أية مسألة أو قضية في العالم العربي، وما يتوفر من هذه البيانات هي أقرب إلى الخبرات الفردية والانطباعات الشخصية.[٣] وعلى الباحث الذي يود الحصول على بيانات ذات قيمة عن العالم العربي أن يعود إلى الدراسات والبحوث التي قامت بها مؤسسات أجنبية. وموضوع مراكز البحوث في هذا المجال لا يشذّ عن سائر الموضوعات الأخرى، من حيث الفقر في البيانات الإحصائية والتقويمية.

---

(1) Herman, Edward and Chomsky, Naom. *Manufacturing Consent*: *The Political Economy of the Mass Media*, New York: Pantheon (January 15, 2002) p. 298.

(2) Ibid.

(٣) يمكن أن نستثني من ذلك البيانات المتعقلة بقوى المعارضة في العالم العربي التي تتولى وزارات الداخلية والمؤسسات الأمنية رصدها وتوثيقها وتوظيفها بصورة فاعلة!

obeikan.com

ومع أن البيانات التي تقدمها الدراسات والبحوث لا بد أن تكون أساساً للقرارات التي يتخذها المسؤولون في الدول العربية، في المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية، فإنَّ واقع الحال أنَّ أساس معظم هذه القرارات هي المزاج الشخصي لصانع القرار، أو من يحيط به من المستشارين الأجانب.[1] وحين يلزم الاستشهاد بالبيانات فإنَّ مصادرها سوف تكون وثائق الأمم المتحدة، ولا سيّما البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، وتقارير مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية والأوروبية.

ومن الملاحظ أن المؤسسات الدولية والأمريكية والأوروبية لا تفرد دراسات مستقلة عن العالم العربي، بل تُجْمِلُه مع الإقليم الأكبر الذي يسمونه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، حيث تحرص هذه المؤسسات أن تُوجد مكاناً مناسباً لدولة الاحتلال الإسرائيلي فيه، إضافة إلى تركيا وإيران وقبرص.

بغض النظر عن معرفة النوايا الحقيقية لهذه الطريقة في الحديث عن العالم العربي، يمكن النظر في النتائج المترتبة عليها:

- ليس في ذلك إهمال لمسمى العالم العربي، وتأكيد لمسمى الشرق الأوسط، وفصل للجناح الإفريقي من العالم العربي حتى عن مفهوم الشرق الأوسط بالتأكيد على ذكر شمال إفريقيا مضافاً إلى الشرق الأوسط؟!
- ما النتائج الأخرى التي يمكن التفكير فيها؟

وحتى تتمكن من معرفة البيانات الخاصة بالعالم العربي من الدراسات الأجنبية عليك أن تبذل جهداً إضافياً، لفصل بيانات البلاد العربية عن بيانات الإقليم. ويتضح ذلك إلى حد كبير من

(١) وجد وليد عبد الهادي في بحثه عن دور مراكز البحوث والدراسات في الأردن، أن صانع القرار لا يعتمد على البيانات والنتائج التي تقوم بها مراكز البحوث حتى تلك المراكز التي تمولها الحكومة، وكان أحد الأمثلة على ذلك أن قيام صانع القرار بتغيير الحكومات لا يرتبط بنتائج استطلاعات الرأي التي يقوم بها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية عن شعبية الحكومات. انظر:
– عبد الهادي، وليد. دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني ١٩٨٩–٢٠١٠. بيروت: معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت، سلسلة برنامج "الأبحاث عن صنع السياسات العامة في العالم العربي، سلسلة أوراق عمل رقم ١١ (تشرين الأول ٢٠١٢)، ص ١٣–١٤.

البيانات التي قدمتها الدراسة الأمريكية التي نفذتها جامعة بنسلفانيا بعنوان "برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية." وصدر تقريرها في يناير ٢٠١٤.[1]

وقد حاولنا أن نقرأ بعض صور الحضور للمراكز البحثية العربية في هذا التقرير. وتبين لنا أن عدد المؤسسات البحثية في العالم العربي التي تستحق مسمى Think Tank، هو ٣٨٧ مؤسسة، موزعة على جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، باستثناء الصومال وجيبوتي وجزر القمر. وتمثل أقل من ٧ر٥٪ من مجموع المراكز البحثية التي تضمنها التقرير(٦٨٢٦). ومن حيث عدد المراكز في البلاد العربية التي تضمنها التقرير تأتي مصر في المرتبة الأولى، (٥٥ مركزاً)، ثم فلسطين والعراق (٤٣ مركزاً لكل منهما)، ثم الأردن (٤٠ مركزاً)، ثم تونس (٣٩ مركزاً)، ثم اليمن والمغرب (٣٠ مركزاً لكل منهما)، ثم لبنان (٢٧ مركزاً). ويلاحظ أن المملكة العربية السعودية لديها ٧ مراكز فقط، بينما كان للإمارات العربية المتحدة ١٤ مركزاً، وللكويت ١١ مركزاً، ولقطر ١٠ مراكز.

وتُظهِرُ قائمة أشهر مائة مركز بحثي خارج الولايات المتحدة الأمريكية اسم مركز عربي واحد هو مركز الأهرام الذي يأتي في المرتبة ٦٦. وفي قائمة أشهر ٤٥ مركزاً بحثياً في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يظهر ١٦ مركزاً إسرائيلياً وتركياً. ويلفت النظر أن المرتبة الأولى في القائمة يحتلها مركز كارنيغي – بيروت، وهو فرع لمؤسسة أمريكية. ويقع مركز بروكينجز الدوحة ضمن أشهر خمسة مراكز، وهو كذلك فرع لمؤسسة أمريكية. ويتحدد الحضور العربي ضمن هذه المراكز الخمسة في مركز الأهرام المصري، ومركز الخليج السعودي فقط.

ومن الواضح أن الفقر البحثي في العالم العربي يتمثل في تواضع عدد المراكز البحثية بالمقارنة مع الدول والأقاليم الأخرى في العالم. لكن الفقر يتمثل في

(1) McGann, James G. *2013 Global Go to Think Tank Index Report*. Philadelphia, PA, USA, Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2014.

– ويوضح التقرير أن برنامج المراكز البحثية والمجتمعات المدنية (The Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP) الذي يتولى عمل هذا الكشاف سنوياً يقدم خدماته في ٨١ بلداً من بلدان العالم، انظر التقرير ص ٥.

جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب العددي؛ إذ كانت رتب بعض مراكز البحث في البلاد العربية التي ظهرت في جداول التقرير متواضعة جداً على جميع معايير نوعية الإنجاز التي بلغت ٢٨ معياراً. ومن بين هذه المعايير مدى نجاح المركز في إنتاج أفكار وبرامج إبداعية، وأثر هذه البرامج في تطوير القيم الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، والقدرة على إشراك أصوات جديدة في عملية صنع السياسات، والالتزام بتطوير معايير وسياسات لإنتاج براهين دقيقة مبنية على البحث والتحليل الموضوعي المستقل عن المصالح الشخصية أو المؤسسية أو المالية، والقدرة على تجنيد مفكرين وباحثين من نوعية متميزة والاحتفاظ بهم.(١)

وبالاعتماد على الخبرة الشخصية لكاتب هذه السطور، فإنه يمكن القول بأن نوعية معظم البحوث التي تنتجها مراكز البحث في البلاد العربية، تتصف بضعف واضح فيما يختص بالتصميم البحثي ومنهجية جمع البيانات وتحليلها. والتقارير البحثية حتى الجيدة منها قلما تصل إلى صانع القرار ليستفيد منها، وإن وصلت، فقلما يأخذها مأخذ الجد، لاعتماده على مرجعيات أخرى.

وكثير من العرب أو من ذوي الأصول العربية يعملون في مراكز بحثية أجنبية أو أنشأوا مراكز بحثية في بلدان أجنبية، مثال ذلك هشام الشرابي، فلسطيني الأصل أنشأ مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون الأمريكية، وهناك كثير من الباحثين العرب في "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي" يتقدّمهم نائب الرئيس للدراسات فيها، والمشرف على أبحاث كارنيغي في واشنطن وبيروت حول شؤون الشرق الأوسط، الوزير الأردني الأسبق مروان المعشر. وجيمس زغبي هو الذي أنشأ المعهد العربي - الأمريكي، ويتولى القيام بدراسات تقوم على استطلاع الرأي Galup. ورضوان المصمودي من أصل تونسي أنشا مركز دراسات الإسلام والديمقراطية. وكبير الباحثين في معهد هدسون الأمريكي هو حسن منيمنة اللبناني الأصل... وهكذا

(١) المرجع السابق ص ١٣-١٤.

فمعظم مصادر المعرفة عن مراكز البحوث العربية هي مقالات صحفية تعبر عن انطباعات وتوجهات الكاتب، أو أوراق تقدم إلى مؤتمرات، وتخلو من البيانات الدقيقة، ولا تمثل بحوثاً علمية. وما قد تتضمنه من بيانات لا تكون موثقة توثيقاً علمياً، ومثال ذلك أنّنا نجد مقالة صحفية لكاتبة ... جاء فيها أنَّ "نسبة الإنفاق الحكومي على المراكز البحثية في العالم العربي بلغت بحسب آخر الإحصاءات نحو ٩٠،٨٪، فيما بلغت نسبة تمويل القطاع الخاص لتلك المراكز نحو ٩،٢٪ فقط." ويقتصر توثيق هذه المعلومة بالقول: "هذا ما أكده الدكتور... أمين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية في ..."[١] ونظراً لأهمية هذه المعلومة الإحصائية فإنّنا نجد عشرات المقالات الصحفية الأخرى، تنقلها على ذمة المقالة الأولى.

وقد نشر "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" في الدوحة/ قطر عام ٢٠١٣، دراسة بعنوان: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن شروط الانتقال إلى فاعلية أكبر."[٢] ولكن الدراسة اعتمدت في الأساس على مقالات صحفية نشر معظمها على مواقع إلكترونية. فقد ورد في البحث ٥٠ هامشاً منها ٣٩ هامشاً لمواقع إلكترونية، اعتمد على موقعين منه اثنتي عشرة مرة. أما بقية الهوامش، فإن منها تعليقين توضيحيين لا يشيران إلى مرجع، ومنها خمسة مراجع لكتب أو بحوث في مجلات. أما الأربعة هوامش المتبقية فهي لأوراق مؤتمرات عرضت في مراكز بحوث. والبيانات الإحصائية التي تختص بمراكز البحوث العربية جاءت من تقرير دراسة جامعة بنسلفانيا لعام ٢٠١١، وهي موجودة على رابط إلكتروني.

وحين تتحمس بعض المؤسسات لإصدار دليل عن مراكز البحث في البلاد

---

(١) انظر المقالة المشار إليها في الرابط:
http://www.saaid.net/daeyat/omima/260.htm?print_it=1
تم استرجاع الرابط في ٢٠١٤/٦/٣٠

(٢) محمود، خالد وليد. **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر**، (سلسلة دراسات) الدوحة/قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٣

العربية، ونتوقع أن نجد فيه بيانات إحصائية شاملة، نُصَاب بخيبة أمل كبيرة. مثال ذلك الدليل الذي أصدرته مجموعة من مراكز البحوث بعنوان: "دليل إرشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والرأي في العالم العربي." فهذا الدليل اعتمد في ذكر بياناته عن عدد المراكز في الشرق الأوسط (ومنه البلدان العربية) على وثيقتين الأولى تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والثانية هي تقرير ودراسة جامعة بنسلفانيا للمراكز البحثية لعام ٢٠١١، ونجد أن المؤسسات البحثية المشاركة في إعداد الدليل عدد محدود من المراكز، جاءت من الأردن ولبنان وفلسطين فقط.[١]

وقد يكون حكمنا على غياب الدراسات والبحوث الأصيلة عن مراكز البحوث في العالم العربي حكماً قريباً من الواقع، لكن ذلك لا يستبعد وجود بعض الاستثناءات. ومنها بحث فريد يستند إلى جمع بيانات من مصادر أولية وتحليلها للتوصل إلى نتائج محددة، هذا البحث هو الذي أجراه الدكتور وليد عبد الهادي بتمويل من معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت،[٢] وكان البحث بعنوان: "دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني ١٩٨٩-٢٠١٠. ووجد أن ٨٠٪ من المؤسسات الحكومية الأردنية لديها ميزانيات لأغراض القيام بالدراسات والبحوث، ومع ذلك فإن نسبة مصادر المعلومات الحكومية -أي المصادر الذاتية- لقرارات هذه المؤسسات لا تزيد عن ٢٠٪، ونسبة المعلومات التي تحصل عليها هذه المؤسسات من كل من الجامعات ومراكز الدراسات الحكومية الأخرى والخاصة هي كذلك ٢٠٪. كما وجدت الدراسة أن نصف مراكز الدراسات الحكومية تلقت طلبات تكليف من المؤسسات الحكومية

(١) دليل إرشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والرأي في العالم العربي، عمان/ الأردن: منشورات شبكة الديموقراطيين في العالم العربي ومركز بصر لدراسات المجتمع المدني، ٢٠١١، ص ١١.

(٢) عبد الهادي، "دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني ١٩٨٩-٢٠١٠، مرجع سابق

للقيام بدراسات محددة، بينما النصف الآخر لم يتلق أي تكليف من أية جهة رسمية، وأن المراكز الحكومية بصورة عامة "تقدم تقارير للمؤسسات الحكومية، وتأخذ هذه التقارير طابع العمل الروتيني في أغلب الأحيان، وتستخدم كمصادر للمعلومات أكثر منها تقديم بدائل للقرار."[1]

وتوصلت الدراسة إلى نتائج خاصة بعدد من الموضوعات مثل علاقة مراكز الدراسات بصنع القرار الأردني، تناول مراكز الأبحاث لموضوع مدينة معان، وموضوع النظام الانتخابي. وختمت الدراسة بخلاصة عامة أكدت أن مراكز الدراسات الأردنية "تعمل... في إطار بيئة ضاغطة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما أن العلاقة بين المراكز وهيئات صنع القرار السياسي والاقتصادي لا تعدو أن تكون علاقة غير منتظمة، وهي في أغلب الأحيان من طرف واحد وهو المراكز أكثر من أي دور واضح لهيئات صنع القرار. من ناحية أخرى، من الواضح أن مراكز الدراسات الرسمية أقرب لمراكز صنع القرار من المراكز الخاصة، لكن متابعة ما أنتجته هذه المراكز الرسمية لا تشير لأثر واضح لهذه العلاقة."[2]

وفي غيبة الدراسات الإحصائية العربية الرصينة عن واقع مراكز البحوث في العالم العربي، فإننا نجد أنفسنا مضطرين للبحث عن واقع هذه المراكز كما تظهر المقالات الصحفية المنشورة على الشابكة العالمية (الإنترنت)، فمعظمها يُكثر من الشكوى والندب والعويل على مستوى القصور والعجز والتخلف، ويضرب أمثلة صارخة على الفارق بين واقع هذه المراكز بالمقارنة مع المراكز في البلدان الأخرى.

ومن اللافت للنظر أنّ مراكز الفكر في البلاد العربية قد انتشرت في السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً، وذلك في ثلاثة مسارب:

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢.

الأول: إنشاء فروع في العواصم العربية، لمراكز الفكر الأجنبية، وتكاد لا تجد مركزاً أمريكياً إلا وتجد له فرعاً أو أكثر في البلاد العربية.

الثاني: إنشاء مراكز بحوث ودراسات محلية تقوم بتنظيم نشاطات علمية في صورة مشاريع بحثية أو ندوات وحلقات دراسية ومؤتمرات، بالتعاون مع المراكز الأجنبية وبتمويل سخي منها.

الثالث: إنشاء مراكز دراسات واستشارات وتدريب محلية، تسوِّق نفسها بالاعتماد على خبرات شخصيات أجنبية، لا سيما في برامج التدريب في التنمية البشرية أو إدارة المشاريع. وتكون مادة هذه البرامج معتمدة على كتابات أجنبية مترجمة، وشهاداتها معتمدة من مركز أجنبي، وقلما تجد إعلانا عن برنامج من هذه البرامج لا ينوِّه بجامعة أجنبية، أو أستاذ أجنبي، يكون هو المدرب الخبير.

فيما يأتي مثال على صيغة إعلان عن دورة ينظمها أحد مراكز البحوث المحلية في بلد عربي:

"وتأتي هذه ... نتيجة لما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من الدور المتنامي الذي بدأت تلعبه مراكز الفكر في التأثير على عملية صياغة السياسات العامة، وسعياً لتحقيق هذا الدور فقد تم الاتفاق مع نُخبة مُنتقاة من الخبراء وأصحاب التجارب الدولية المميَّزة من الخبراء الدوليين من جامعة ... يتصدرهم الأستاذ الدكتور ... الأستاذ بجامعة ...، لما له من خبرات لأكثر من ثلاثين عاما في تأسيس وإدارة مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، الذي يُعدّ صاحب أكبر وأوسع المؤلفات العالمية في هذا الصدد. علما بأن شهادات المشاركين ستمنح من جامعة ...، بالإضافة إلى شهادة أخرى من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ...."

يُرجى قراءة الإعلان مرة أخرى، ثم الاجتهاد في إبداء خمس ملحوظات على الإعلان، واستخلاص الحكم الذي تراه مناسباً

سابعاً: قضايا المسلمين في مراكز البحث الغربية

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، تحول اهتمام مراكز البحث الغربية من الخطر الأحمر، الذي كان الاتحاد السوفييتي يمثله، إلى الخطر الأخضر الذي يمثله العالم الإسلامي. وانشغلت مراكز البحث الغربية والصحافة المرتبطة بها بالبحث عن أوجه الخطر التي تمثلها الجماعات الإسلامية التي تحاول تأكيد هوية الشعوب والدول الإسلامية، وبدأت الحكومات الغربية تصنف هذه الجماعات وتلصق بها تهمة الإرهاب، وتمارس الضغوط الكبيرة على دول العالم الإسلامي لمواجهة هذه الجماعات، والحد من نفوذها، وتجفيف منابعها المالية، ومصادر تجنيد أفرادها في مؤسسات التعليم.

كان مصطلح "صراع الحضارات" واحداً من المصطلحات التي دخلت بكثافة لغة العلاقة بين الإسلام والغرب، في الربع الأخير من القرن العشرين. والمصطلح ليس مصطلحاً غريباً عن أدبيات تاريخ الأفكار، ولكن الحيوية التي دبت في هذا المصطلح مع نهاية الحرب الباردة ربما تكون قد بدأت باعتماد هذا المصطلح أساساً لنظرية فسر بها المستشرق الصهيوني الأمريكي "برنارد لويس" ما سماه جذور الغضب الإسلامي، وذلك في مقالة مطولة (٧٣٨٢ كلمة) بهذا العنوان، نشرتها له مجلة أتلانتك في سبتمبر ١٩٩٠.[١] ثم تلقف معهد أمريكان انتربرايز ذو الاتجاه المحافظ ذلك المصطلح وتبنّاه وعمق دلالته، وذلك في محاضرة قدمها صاموئيل هنتجتون عام ١٩٩٢، ثم طور هنتجتون الأطروحة في بحث مطول في مجلة الشؤون الدولية بعنوان "صدام الحضارات"

---

(١) انظر المقالة بتمامها في رابط المجلة:

- http://www.theatlantic.com/magazine/archive/1990/09/the-roots-of-muslim-rage/304643/

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٧/٧

Open Kan.com

في عام ١٩٩٣.[١] ثم وسع هنتجتون أطروحته ونشرها في كتاب بعنوان: "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي" في عام ١٩٩٦. ولا ننسى أن "لويس" و"هنتجتون" من خبراء مراكز البحوث المحافظة في الولايات المتحدة وعلى وجه الخصوص معهد أمريكان انتربرايز المحافظ،[٢] وأن المجلتين المشار إليهما هما أذرع لهذه المراكز.

وقد كثف هنتجتون اهتمامه وكتاباته عن الإسلام والمسلمين بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وانصب هذا الاهتمام على التحديات التي تواجه الحضارة الغربية وخاصة من الحضارتين الإسلامية والصينية ونشر كتاباً عن الحضارة الإسلامية. وكتب "مقالة مشهورة أخرى في عدد مجلة النيوزويك السنوي في ديسمبر ٢٠٠١ بعنوان "عصر حروب المسلمين" مكررا رؤيته التي سبق أن طرحها في كتابه، ومفسرا لأبعاد هذه الحروب؛ بما يعني أن نظريته قد تحققت، وأن حروب المسلمين ستشكل الملمح الرئيسي للقرن الحادي والعشرين."[٣]

ويندر أن نجد مركزاً بحثياً واحداً من مراكز البحوث الأمريكية لا يهتم بشؤون العالم الإسلامي، لا سيّما عندما تقع أحداث سياسية مهمة في بلدان العالم الإسلامي، وما أكثر ما تحدث هذه الأحداث! ولذلك كان من الطبيعي

---

(١) تقول موسوعة ويكيبيديا الحرَّة عن مقال هنتجتون في مجلة الشؤون الدولية" "أثار هذا المقال أكبر قدر من التعليقات والحوارات منذ أربعينيات القرن الماضي" انظر الرابط:

- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84_%D9%87%D9%86%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AA%D9%88%D9%86

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٧/٧

(٢) انظر اسم برنارد لويس وصاموئيل هنتجتون في موقع المعهد المشار إليه على الرابط:

- http://en.wikipedia.org/wiki/American_Enterprise_Institute

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٧/٧.

(٣) انظر التعريف بصاموئيل هنتجتون في الرابط:

- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84_%D9%87%D9%86%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AA%D9%88%D9%86

أن تكون أحداث الربيع العربي موضع اهتمام ومراقبة ليس لدى صانعي القرار من السياسيين والعسكريين فحسب، وإنما كذلك لدى مراكز البحوث على اختلاف توجهاتها. وقد نشرت مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام في مصر مقالة ترصد رؤية ثلاثة من مراكز البحوث الأمريكية أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر، وهى: "معهد أمريكان انتربرايز"، و"معهد بروكنجز"، و"معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى"؛ لبيان طريقة تقييم هذه المراكز للأحداث وتعامل النظام المصري مع مطالب المتظاهرين، وشكل الحياة السياسية في مصر بعد مبارك، وتأثير ذلك فى مصالح الولايات المتحدة وعلاقتها بحليفتها مصر.(١)

وفي سياق اهتمام مراكز البحوث الغربية وأذرعها الإعلامية بقضايا العالم الإسلامي، نشرت مجلة أيرش تايمز في عددها الصادر ٩ حزيران ٢٠١٤م في قسم الأديان والمعتقدات، مقالة كتبها Patsy McGarry بعنوان إيرلندا أقرب البلدان للتعاليم الاقتصادية الإسلامية. تحدث فيها عن نتائج دراسة أجراها باحثان من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية هما الدكتور حسين العسكري والدكتورة شهرزاد رحمان. ونقل الكاتب بعض البيانات التي ذكرها الدكتور العسكري في مقابلة له مع بي بي سي البريطانية. استخدم الباحثان ما سموه مؤشر الالتزام الإسلامي 'Islamicity index' حيث طبقا مثاليات الإسلام في عدد من مجالات الحياة في المجتمع: الإنجاز الاقتصادي، الحوكمة، الحقوق الإنسانية والسياسية، والعلاقات الدولية... في ٢٠٨ بلداً من بلدان العالم. ولاحظ الباحث أن الدول الإسلامية ظهرت في نتائج الدراسة بصورة سيئة جداً، واتهم هذه الدول بأن الصفة الدينية (الإسلامية) التي تدعيها هي أداة للسيطرة. وقال: يجب أن نؤكد أن كثيراً من الدول التي تدعي الإسلام هي دول ظالمة، وفاسدة، وغير متطورة، وغير "إسلامية" بأي معنى يمتد إليه الخيال.

---

(١) عبد العزيز، مروة. العسكر والإخوان، رؤية مراكز الأبحاث الأمريكية لمستقبل مصر بعد الثورة، **مجلة السياسية الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، الإثنين ٢٠١٤/٧/٧.

أظهرت النتائج أن الدول العشر الأولى حسب ترتيب الالتزام بالقيم الإسلامية في مجال العدالة الاقتصادية: هي إيرلندا، والدنمارك، ولكسمبروغ، والسويد، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، وسينغافورة، وفلندا، والنرويج، وبلجيكا. وجاءت ماليزيا في المرتبة ٣٣، والكويت في المرتبة ٤٢، بينما جاءت هولندا والولايات المتحدة في المرتبة ١٥، وفرنسا في المرتبة ١٧. وجاءت إسرائيل في المرتبة ٢٧، وهي مرتبة تسبق معظم الدول ذات الأغلبية الإسلامية. ولم تظهر أي دولة إسلامية ضمن أول ٢٥ دولة من حيث الالتزام بالقيم الاقتصادية القرآنية، ولم تظهر أية دولة عربية ضمن أول ٥٠ دولة. وللمفارقة الصارخة جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة ٩١، وقطر في المرتبة ١١١. وفي المؤشر الكلي للالتزام الإسلامي الذي يتضمن المعايير القانونية والحكم، والحقوق الإنسانية والسياسية، والعلاقات الدولية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية، جاءت ترتيب الدول العشر الأولى على الوجه الآتي: نيوزيلندا، لكسمبورغ، إيرلندا، أيسلندا، فنلندا، الدنمارك، كندا، المملكة المتحدة، أستراليا، هولندا. بينما جاءت ماليزيا في المرتبة ٣٨، والكويت في المرتبة ٤٨.

وخلص الباحث إلى القول: عندما يكون في أيّة دولة أو مجتمع مثل: حكامٌ غير منتخبين، فاسدون، طغاة، وتسود فيها ممارسات عدم المساواة أمام القانون، وعدم تكافؤ الفرص في التنمية البشرية، وتغيب حرية الاختيار، ويوجد الثراء والفقر جنباً إلى جنب، وتلجأ الأطراف المتنازعة إلى العدوان في تسوية النزاعات، وتنتشر صور الظلم من أي نوع، فهذا يدل بالبداهة على أن المجتمع ليس مجتمعاً إسلامياً.[1]

(1) THE IRISH TIMES. Section: Religion & Beliefs, see the link:

- http://www.irishtimes.com/news/social-affairs/religion-and-beliefs/ireland-closest-to-islamic-economic-teachings-1.1826354.

Retrieved 10 June 2014.

وفي التعليق على هذه الدراسة يمكننا القول إن هناك دراسات عديدة غير هذه الدراسة تبين أن كثيراً من الدول غير الإسلامية تمارس من القيم التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها أكثر بكثير مما يتحقق لمواطني البلاد الإسلامية، لا سيما قيم العدل، والمساواة، والالتزام بالقانون، وتكافؤ الفرص، والمصالح الاقتصادية والأمنية... إلخ. ورغم أن النتائج المعلنة في هذه الدراسات تنسجم مع الانطباعات العامة لدى غالبية القراء المسلمين، وغير المسلمين، عند النظر إلى مظاهر التخلف في البلاد الإسلامية. إلا أنه ليس من السهل الحكم على صدق التصميم البحثي لهذه الدراسات من الناحية العلمية.

يلاحظ أن نتائج الدراسة تتحدد في نوعية الأسئلة التي يحاول البحث الوصول إلى إجابات عنها. فعندما تختص الأسئلة بالنظام السياسي ونوعية الحكام، فالنتائج سوف تكون مختلفة تماماً عنها فيما لو كانت تختص بمشاعر الناس العاديين وأنماط سلوكهم. وعندما يقوم الباحثون غير المسلمين بعمل دراسات عن واقع الالتزام بالإسلام في العالم الإسلامي، تكون القضايا المطروحة مختلفة، وتكون النتائج مختلفة تماماً؛ فالدراسة التي أجراها مركز باو للبحوث الأمريكي Pew Research Center لم تطرح أسئلة تختص بالحكام ونظام الحكم، وجاءت البيانات مطمئنة للشعور الإسلامي، حيث وجدت أن معظم المسلمين في جميع أنحاء العالم ملتزمون التزاماً عميقاً بإيمانهم، ويريدون أن تشكل تعاليمه حياتهم الشخصية ومجتمعاتهم السياسية ويحكموا بالشريعة.[1]

ومن الجدير بالذكر أن الحديث عن القيم في الدراسات التي تتم في الغرب غالباً يتجاوز البعد الأخلاقي الفردي، ليكون الحديث عن القيم في تمثلاتها وتجلياتها الاجتماعية العامة؛ مثل مسائل الحريات، وحقوق الإنسان، والعدل،

(1) Pew Research Center. *The World's Muslims: Religion, Politics and Society*, April 30, 2013.

والمساواة، والالتزام بالقانون، وتكافؤ الفرص، وتجليات هذه القيم داخل المجتمع. أما تعامل المجتمع الغربي مع الشعوب الأخرى، وتجليات تلك القيم في السياسة الخارجية للمجتمع الغربي، فتلك مسائل أخرى.

إنّ الدراسات الغربية التي توجه النقد للمجتمع الغربي فيما يتصل بالقيم الاجتماعية والسياسة الخارجية وحقوق الإنسان ... أكثر عدداً وأشد قسوة من النقد الذي نوجهه نحن العرب أو المسلمين لذلك المجتمع. وهذه الدراسات النقدية كذلك أشد قسوة مما يمكن أن نوجهه نحن لمظاهر الضعف والتخلف وغياب القيم في مجتمعاتنا. والمسألة المطروحة هنا ليست المفاضلة بيننا وبينهم، فكل مجتمع له وعليه. والتفاضل يكون وفق المعيار المعتمد للمقارنة.

وكثير من الناس ينظرون إلى نتائج البحث في ضوء الانطباعات السائدة لديهم، ففي البحث المشار إليه حول غياب القيم الإسلامية في البلاد الإسلامية، فإن الغالبية العظمي من الناس لا تتردد في قبول نتائج البحث لأنها تطابق الواقع الذي يَرَون، ولذلك ليس لديها ما يسوغ التشكيك في صدق التصميم البحثي، أو الدوافع الشخصية أو السياسية للباحثين.

وكل من لديه خبرة في البحث يعرف أن التصميم البحثي مهما كان متقناً فهناك مهددات للصدق الداخلي والصدق الخارجي، وقلما ينجو البحث من التعرض لبعض هذه المهددات. حتى في البحوث ذات الضبط التجريبي. فالادعاء بأن نتائج البحث مشكوك فيها للخلل في التصميم البحثي لا يعني شيئاً كثيراً من الناحية العملية، ما لم تتصادم النتائج مع المواقف والاتجاهات المسبقة التي تحدد رد فعل القارئ.

إنّ مصدر التوجيه الأساس للنتائج في البحوث ذات التضمينات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هو الطريقة التي تصاغ فيها أسئلة البحث، والمعايير

التي تعتمد في الحكم على الظواهر؛ إذ يصعب تبرئة صياغة الأسئلة ومعايير الحكم من الذاتية التي تقود إلى الإجابات المرغوب فيها. والدراسات "الأمريكية" الخاصة بالتشكيك في نتائج الدراسات والبحوث التي تقدمها كثير من مراكز الأبحاث الأمريكية Think Tanks، أكثر من أن تحصى، لا سيما بحوث السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والتنافس الاقتصادي وقضايا البيئة، وغيرها. وعند المقارنة بين دوافع الباحث في قضية تتعلق بالإسلام أو المسلمين، عندما يكون الباحث مسلماً، أو غير مسلم، سوف نجد مصدراً آخر للتوجه نحو نتائج محددة. ولذلك يسهل تصميم الأسئلة التي تقود إلى النتائج المرغوب فيها.

إنّ الترويج الإعلامي والتسويق التجاري لنتائج البحوث هو أخطر ما تتعرض له البحوث. ويقع هذا الخطر في جميع المراحل: في تصميم البحث وتنفيذه ونشر نتائجه. وأستشهد بظاهرتين:

- الظاهرة الأولى تختص بالطريقة التي يقدِّم فيها الإعلامُ نتائج البحث، بدءاً من العنوان، ثم ذكر نتائج محددة والسكوت عن غيرها، وأخيراً في اختيار من يعلق عليها.
- أما الظاهرة الثانية فهي الترويج الاستهلاكي لمنتجات بحثية محددة. وآخر ما قرأت في هذا المجال هذا اليوم هو فضيحة البحوث الطبية التي تحدثت عنها مجلة Chronicle of Higher Education في عددها الصادر اليوم الخميس الثالث من تموز (يوليو) ٢٠١٤.[١] وهو موضوع معروض في المحاكم منذ أكثر من سنة، ويتعلق بأخطاء في التصميم والتحليل الإحصائي لبيانات بحوث طبية قادت إلى استخدام علاجات معينة لأمراض الضغط والقلب.

(١) http://chronicle.com/article/In-Japan-Research%20Scandal/147417/?cid=at&utm_source=at&utm_medium=en

تم الاسترجاع في يوم ٣ تموز (يوليو) ٢٠١٤.

ثامناً: تعريف ببعض مراكز البحث في العالم

١- معهد بروكنجز Brookings Institution[1]

يعود إنشاء معهد بروكنجز إلى عام ١٩١٦. وتعود تسميته إلى روبرت بروكنجز (١٨٥٠-١٩٣٢) وهو رجل أعمال أمريكي ناجح، جمع ثروة كبيرة، ثم قرر أن يهتم بالعمل الخيري، فأنشأ معهداً مستقلاً لدراسات الحكومة، معنياً بتحليل قضايا السياسة العامة على المستوى القومي الأمريكي، استناداً إلى دراسة تقوم على الحقائق، ولجعل العلم أساساً لفهم عمل الحكومة. ثم أنشأ بعد ذلك معهداً للاقتصاد، ومدرسة للدراسات العليا في السياسة العامة، وفي عام ١٩٢٧، دمجت المؤسسات الثلاث معاً تحت اسم معهد بروكنجز. ورسالة المعهد هي تطوير وإجراء ودعم البحث في حقول عامة من الاقتصاد وإدارة الحكومة والعلوم السياسية والاجتماعية. وسرعان ما أصبح ولا يزال مركز البحوث الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة والعالم. وقد شهد عدد من الرؤساء الأمريكيين وقادة الكونجرس بقيمة الدراسات التي يقدمها خبراء المعهد، في كثير من القرارات المهمة في السياسة الأمريكية المحلية والخارجية. وكثير من مشاريع القوانين التي تعرض في الكونجرس الأمريكي تعد مسوداتها في هذا المعهد. وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أسهم المعهد في تطوير الاستراتيجيات التي تعالج التحديات الداخلية والخارجية، منها المقترحات التي أثرت في صياغة قانون الأمن الوطني والعمليات الاستخبارية العالمية.

٢- المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)

Royal Institute of International Affairs (Chatham House) [2]

أنشئ المعهد عام ١٩٢٠، في لندن على قاعدة تشاتام هاوس ذات الشهرة

(1) http://www.brookings.edu/about/history

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٦/١٦

(2) http://www.bibliotecapleyades.net/sociopolitica/esp_sociopol_cfr_10.htm

تاريخ الاسترجاع 16/6/2014

العالمية التي تعني حرية التعبير، وعدم الكشف عن الآراء الفردية للمشاركين في المناقشات الحرة، وذلك من أجل تحقيق مناقشات صريحة وصادقة حول القضايا المثيرة للجدل. والمعهد هو مرجع عالمي ريادي في التحليل المستقل والمناقشات المفيدة والآراء المؤثرة في كيفية بناء عالم من الأمن والرخاء، وإشراك الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مناقشات مفتوحة حول التطورات المهمة في الشؤون الدولية، وتطوير تحليلات دقيقة ومستقلة حول التحديات والفرص الدولية والإقليمية والخاصة بدول محددة، وتقديم أفكارٍ لصانعي القرار وغيرهم، ممن يؤثرون في صنعه، حول كيفية توظيف هذه الأفكار على المدى القريب والبعيد.

وتتضمن البحوث التي يجريها المعهد قضايا الطاقة والبيئة والموارد، والاقتصاد العالمي، والأمن الدولي والقانون الدولي ودراسات المناطق.

احتل المعهد المرتبة الأولى في التأثير الدولي لست سنوات متتالية (خارج الولايات المتحدة)، والمرتبة الثانية لثلاث سنوات أخرى عالمياً بما في ذلك الولايات المتحدة.

٣- الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

The Chinese Academy of Social Sciences (CASS)[1]

أنشئت عام ١٩٧٧ وهي أهم مؤسسة في الصين للبحوث الأكاديمية في مجالات البحث في الفلسفة والعلوم الاجتماعية وصنع السياسات. وتعد أرفع مؤسسة للبحوث في قارة آسيا. وتتكون الآن من ٣١ معهداً للبحوث المتخصصة، و٥٠ مركزاً تمارس البحث في أكثر من ٢٦٠ من المجالات المعرفية البينية، ويعمل فيها ٣٧٦٧ موظفاً، منهم حوالي ثلاثة آلاف باحث محترف. والهدف الأساس هو تطوير العلوم الاجتماعية، وضمان استمرار

(1) http://bic.cass.cn/english/Index.asp

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٦/١٦

حيوية الأمة عن طريق العلم والتعليم. وبذل الجهود اللازمة في مجال التنافس العالمي. وتتميز اهتمامات الأكاديمية بالتركيز على الدراسات الشمولية التي تبني استراتيجيات كبرى ذات طبيعة استشرافية، وتعتمد فكر ماركس-لينين-ماو، وتقدم دراسات نظرية في الإصلاح والتطوير الاقتصادي والديموقراطية والثقافة الشعبية، والقضايا الدولية، فضلاً عن كون الأكاديمية مركزاً لتدريب وبناء الطاقات البشرية عالية الكفاءة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات والإدارة.

٤- وَقْف كارنيجي للسلام العالمي

Carnegie endowment for international peace[1]

أنشئت هذه المؤسسة عام ١٩١٠ على يد أندرو كارنيجي (Andrew Carnegie) وهو أمريكي من مواليد اسكتلندا (١٨٣٥-١٩١٩) اكتسب نجاحاً باهراً في مجالات الأعمال والصناعة وكون ثروة كبيرة، ثم كرس بقية حياته لإنشاء المؤسسات الخيرية والثقافية. وقد رصد لهذه المؤسسة وقفاً مالياً مقداره عشرة ملايين دولار، ليكون مركزاً للبحوث يختص بالسياسات الخارجية بهدف الحد من الحروب. وتعرِّف المؤسسة نفسَها على أنها مؤسسة غير ربحية غير حزبية، مهمتها تعزيز التعاون بين الدول، وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. وتمارس عملها عن طريق إجراء البحوث، وتنظيم المؤتمرات والندوات، ونشر الكتب والمطبوعات، وإنشاء مؤسسات متخصصة وشبكات دولية. وتهتم بدراسات المناطق والعلاقات بين الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وتركز عملها على القوى التي تحدث التغيير على المستوى العالمي لا سيما العلاقات السياسية، والقوى الاقتصادية والتطورات التكنولوجية.

---

(1) http://carnegieendowment.org/

تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦

ولهذه المؤسسة فروع وبرامج ومشروعات في كثير من بلدان العالم، من بينها مشروع كارنيجي للشرق الأوسط الذي أنشئ عام ٢٠٠٢، لتقديم رؤى تحليلية مقارنة مبنية على خبرة إقليمية عميقة، تسهم في توجيه التطورات السياسية في العالم العربي. ويتولى هذا المشروع مهمة تطوير برنامج أبحاث يعتمد على التعاون مع باحثين ومؤسسات في العالم العربي، والبلدان الأخرى. ومن بين أهداف المشروع مساعدة الشخصيات السياسية في العالم العربي على فهم التحديات التي تواجههم على المستوى الدولي بشكل أفضل. ويقدم برنامجاً تدريبياً لشباب الباحثين في المنطقة، لتمكينهم من ممارسة البحث وفق الخبرات التي توفرها برامج كارنيجي الأخرى.

وقد عدّه تقرير جامعة بنسلفانيا عن مراكز البحوث لعام ٢٠١٣ ثالث أكثر مراكز البحوث تأثيراً في العالم، بعد معهد بروكنجز الأمريكي، ومعهد تشاتام البريطاني.

٥- المعهد الياباني للشؤون الدولية

The Japan Institute of International Affairs (JIIA)[1]

تأسس المعهد عام ١٩٥٩ في صورة مركز بحوث خاص للبحث في السياسات غير الحزبية، ويركز على الشؤون الدولية وقضايا الأمن، إضافة إلى مدى واسع من المشروعات البحثية. ويشجع المعهد الحوار والدراسات المشتركة مع مؤسسات أخرى، ومع خبراء من اليابان وخارجها، ويفحص السياسة الخارجية لليابان، ويقدم مقترحات للحكومة، وينشر ما يتوصل إليه من معلومات للجمهور العام. ويتعاون المعهد مع شبكة واسعة من المفكرين والباحثين الزملاء للمعهد، ويعد المعهد مصدراً لا يستغنى عنه في توفير المعلومات عن الشؤون الدولية في عالم شديد التعقيد.

---

(1) http://www2.jiia.or.jp/en/

تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦

وقد أنشئ المعهد ليعمل على غرار المعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا (تشاتام هاوس)، وحصل على دعم من شخصيات وازنة في السياسة اليابانية من الأحزاب كافة، ورجال الأعمال والإعلام والدوائر الأكاديمية. ورغم أنه بدأ معهداً مستقلاً إلا أنه ارتبط بوزارة الشؤون الخارجية بوصفه مؤسسة تهتم بالمصلحة العامة، واعترافاً بما قدمه من خدمات في هذا المجال. لا سيما في جمعه الموارد البشرية والحكمة المتوفرة لدى الصناعة والحكومة والجامعات، وشبكات اتصالاته وعلاقاته بقادة البحث والفكر في العالم، بهدف تحقيق النمو والتقدم في اليابان والعالم.

٦- المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات/ قطر[1]

مؤسّسة بحثيّة فكريّة مستقلّة متخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبخاصّة في جوانبها التطبيقية، أنشئ في ٢٠١٠ في العاصمة القطرية الدوحة. ويُعنَى المركز بتشخيص الأوضاع في العالم العربيّ، دولًا ومجتمعاتٍ، وتحليلها، وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويقدم تحليلات سياسية مستقلة. ويطرح التحدّيات التي تواجه الأمّة على مستوى المواطنة والهويّة، والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وقضايا التنمية. ويهتم بعلاقات العالم العربيّ ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأوروبية والأمريكية. ويُعنى كذلك بالنظريّات الاجتماعية والفكر السياسي والتاريخ عناية تحليلية ونقديّة، ولا سيّما إسقاطاتها على الخطاب الأكاديمي والسياسي المُوجِّه للدراسات المختصّة بالمنطقة العربيّة ومحيطها.

ويصدر المركز كتباً ودراسات متخصصة، وأوراق تحليل سياسات، وتقارير تقييم حالات، وملفات خاصة، كما يصدر ثلاث دوريات محكمة.

---

(1) http://www.dohainstitute.org

تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦

ينظم المركز سنويًا مؤتمرَ العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومؤتمراً سنوياً آخر لمراكز الأبحاث، إضافة إلى مؤتمرات أخرى غير دورية تُعنى بالقضايا الجيواستراتيجية والجيوبوليتيكية، والتاريخ الإقليمي وغير ذلك مما يهم الوطن العربي من قضايا. ويدير عدداً من المشروعات البحثية. ويصدر المركز ثلاث دوريات محكّمة هي: دوريّة "تبيّن" وهي فصلية تُعنى بالدراسات الفكرية والثقافية، ودوريّة "عمران" وهي فصلية تُعنى بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، ودوريّة "سياسات عربية" التي تصدر كل شهرين وتُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة. وسيفتتح في عام ٢٠١٥ معهد الدوحة للدراسات العليا. ويعمل المركز على تدريب الباحثين للارتقاء بأدوات البحث العلمي إلى المستويات العالمية. ويتعاون مع المؤسّسات البحثية والأكاديمية في المنطقة والعالم.

٧- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية[1]

أنشئ المركز عام ١٩٦٨ ليكون معهداً بحثياً يعمل في إطار مؤسسة الأهرام التي تملكها الدولة، ليتخصص في دراسة القضية الفلسطينية والمجتمع الإسرائيلي، ثم تطور عمل المركز منذ ١٩٧٢ ليشمل الموضوعات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية كافة، المرتبطة بمصر والوطن العربي والعالم. ويقوم المركز بنشاطه من خلال البحوث، والإصدارات من كتب ودوريات، وعقد الندوات والمؤتمرات. ويتكون المركز من ١٢ وحدة متخصصة للدراسات في مجالات مختلفة منها: النظم السياسية، والعلاقات الدولية، والدراسات العربية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والتاريخية، والإعلامية، والثورة المصرية، إلى جانب برنامج الدراسات الإسرائيلية، وبرنامج الدراسات الخليجية. ويصدر المركز كتباً ودوريات وتقارير سنوية وفصلية وشهرية.

(1) http://acpss.ahram.org.eg/

تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦

٨- مجلس الاستخبارات الوطني الدولي

تنجز مراكز البحوث دراسات وتقارير حول موضوعات شتى في السياسة والاقتصاد والتعليم، والشؤون العسكرية... إلخ. ورغم أن الأهداف العلمية الحيادية مسطرة في بيانات هذه المراكز، وتؤكد على استقلاليتها واتباعها لمناهج علمية صارمة، فليس من السهل أن نستبعد التوظيف السياسي أو الاقتصادي أو الإيديولوجي التي تقوم به الجهات التي تمول هذه المراكز، سواءً كانت حكومات أو شركات أو أحزاب. لكن الحكومات والشركات والأحزاب لا تعتمد على تقارير ودراسات هذه المراكز فحسب، وإنما تشكل مجالس خاصة لعمل دراسات من نوع آخر، تستفيد فيها من إنجازات مراكز البحث، ولكنها تضيف إلى ذلك جهوداً للتنسيق والتشبيك والتجميع التي تفيد في رسم خرائط لمسارات المستقبل القريب والبعيد، ليتمكن صناع القرار من خلالها بناء استراتيجيات عملهم وخططهم على أساس من الرؤية الواضحة لما هو ممكن ولما هو محتمل.

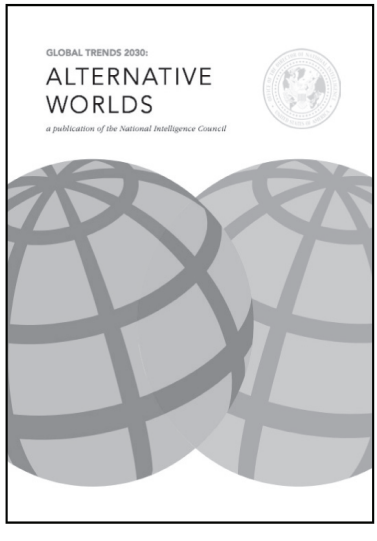

وفي هذا السياق جاء إنشاء مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي[1] عام ١٩٧٩. ويعمل في هذا المجلس شخصيات سياسية ودبلوماسية وأكاديمية وخبراء من القطاع الخاص، ومهمة المجلس هي التنسيق بين هيئات المعلومات والاستخبارات المتعددة والمؤسسات السياسية الحكومية والحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويصدر هذا المجلس دراسة استشرافية عامة مرة كل أربع سنوات بدءاً من عام ١٩٩٦، ترسم خريطة المستقبل في الخمسة عشر عاماً القادمة. والدراسة الأخيرة صدرت أواخر عام

(1) World National Intelligence Council

٢٠١٢ بعنوان التقرير الخاص بالاتجاهات العالمية عام ٢٠٣٠.[1] وهذا يعني أن الدراسة تعيد رسم صورة المستقبل مرة كل أربع سنوات، فتؤكد أو تعدل ما كانت قد استشرفته في التقرير السابق.

ويوظف المجلس مجموعة من الأساليب والإجراءات المنهجية المعروفة في الدراسات الاستشرافية، التي تحاول تحديد المسارات الرئيسية لما هو محتمل الحدوث، وما هو ممكن الحدوث، في الفترة القادمة. ويضم خبراء المجلس عادة تخصصات سياسية واقتصادية وتكنولوجية، من دول مختلفة، للنظر إلى الموضوع المعروض للمناقشة من زوايا مختلفة، تتقاطع وتتكامل فيها الرؤى من خلال جلسات العصف الذهني وتقنيات دلفاي، وبناء مصفوفات التأثير المتبادل cross impact matrix، وبناء المشاهد البديلة scenarios.

وتقسم مادة التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسة أولها الاتجاهات الرئيسة الكبرى على المستوى العالمي Megatrends، والثاني العوامل الأكثر تأثيراً في الاتجاهات الكبرى، والثالث هو السيناريوهات المتوقعة. ففي القسم الأول يحدد التقرير أربعة اتجاهات كبرى هي: تمكين الأفراد، وتوزع القوى في عالم متعدد الأقطاب، وأنماط ديموغرافية جديدة، وتغيرات الموارد الحيوية الغذاء والماء والطاقة. أما في القسم الثاني فرصد التقرير ستة عوامل هي الأقوى تأثيراً في تحديد الاتجاهات الكبرى المشار إليها في القسم الأول، وهذه العوامل أو المؤثرات هي أزمات الاقتصاد العولمي، وفجوة الحوكمة، وإمكانات التغيير والتكيف، وتزايد في النزاعات المحلية والدولية، وعدم الاستقرار الدولي، وأثر التطور في التقنيات الحديثة، والتأثير الدولي للولايات المتحدة. أما القسم الثالث فيرسم أربعة مشاهد أو سيناريوهات هي: زيادة عدم الاستقرار في العالم،

(1) Global Trends 2030:Alternatives

انظر التقرير بتفاصيله في الرابط الآتي:

http://globaltrends2030.files.wordpress.com/2012/11/global-trends-2030-november2012.pdf

تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦

وظهور توازنات دولية جديدة لصالح آسيا، وتوسع الفارق في مستويات الدخل بين الدول وداخل الطبقات في كل دولة، وتزايد في دور الكيانات غير الحكومية داخل الدولة أو خارجها.

رغم أنَّ الحروب العسكرية التي تستخدم فيها الطائرات دون طيار والصواريخ الذكية، والبراميل المتفجرة واليورانيوم المنضب...إلخ، لا تزال تشتعل بين الحين والآخر، فإنَّ حروباً أخرى ربَّما تكون أشد فتكاً يمتلئ بها فضاء الكون المعاصر وتتوجه أسلحتها إلى العقول والقلوب على مدار الساعة، وتحقق انتصارات هائلة في الفكر والثقافة والسياسة والاقتصاد، إنها "حرب الأفكار" التي يسعى فيها كل خصم من الخصوم المتحاربة إلى التسلل بوساطة ما يسمونه القوة الناعمة.

obeikan.com

خاتمة:

في هذا الفصل تبين لنا أن عملية إنتاج الفكر كانت في بداية نشأتها عمليات فردية، وأن فكرة المؤسسات أو المراكز الفكرية هي حديثة النشأة، وجاءت نتيجة للحاجة إليها ولتراكم الخبرات في هذا الشأن، وأن هذه المراكز باتت في أيامنا هذه من أهم المؤسسات في الدول المتقدمة، لما ينتج عنها من أفكار استراتيجية مهمة تعتمد عليها الدول، في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها، وما تقدمه من توصيات لصناع القرار. وتأتي قيمة الدراسات والتقارير التي تقدمها مراكز البحوث من الجهود التي يقدمها علماء ومفكرون وباحثون متفرغون، يقومون بأعمالهم البحثية بجهود جماعية، وفق رؤى استشرافية مبصرة، ونظم إدارية محكمة.

ورغم أنَّ المدارس الفكرية في الفلسفة أو الاقتصاد أو السياسة أو الدين، كانت ولا تزال تقوم بدور مهم في تطوير الأفكار والآراء، ذات التأثير على الأفراد والجماعات، فإن كثيراً من المدارس الفكرية أصبحت تنشئ مراكز بحثية خاصة بها، لتطوير الأفكار والسياسات والرؤى الاستراتيجية التي تمارس من خلالها النفوذ لدى الأنظمة السياسية وصناع القرار السياسي والاقتصادي. ثم إن الأنظمة السياسية نفسها أخذت تنشئ مراكز البحوث وتمولها لمساعدتها في تطوير أدائها واتخاذ قراراتها.

لقد تكاثر عدد مراكز البحوث في العالم وتنوعت اهتماماتها، وتضخم أثر بعض هذه المراكز في توجيه الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية بصورة تدعو إلى القلق، لذلك نشطت في السنوات الأخيرة مجموعات بحثية مختلفة تدرس واقع مراكز البحوث، وتتعمق في الكشف عن طبيعة عملها، وما تحاول تحقيقه من أهداف، وما تثيره من تساؤلات، ولا سيما من خلال "تلاعبها" بالرأي العام والإعلام، فضلاً عما تقدمه من توصيات للسياسيين ورجال المال والاقتصاد، أو ما تقدمه لهم من تبرير لقراراتهم، وليس سراً أن كثيراً من مراكز

البحوث تعتمد على الإعلام اعتماداً كبيراً، فثمة توجهات إيديولوجية مشتركة بين بعض مراكز البحوث وبعض وسائل الإعلام.

وفي البلاد العربية نجد فقراً ملموساً في عدد مراكز البحوث، ونوعيتها، ومستوى إنتاجها وأثره في الحياة العامة. فالقرارات المهمة في هذه البلاد لا تعتمد على دراسات وبحوث وآراء تتصف بالنضج وبُعْدِ النظر. ومن صور هذا الفقر أن المعلومات المتوفرة عن هذه المراكز هي في الغالب ما توفره مراكز بحوث أجنبية، وما يمكن أن تنشره هذه المراكز من بيانات هو كذلك ما تنتجه تلك المراكز الأجنبية.

obeikan.com